

مقترحات ان لم تعطى اللجنة حق ان تفوض بعض اعضائها للتحرك قوموا بتشكيل لجان اخرى، يجب ان ننجز. المطلوب الانجاز وليس المطلوب اعطاء اللجنة صلاحيات اخرى، المطلوب ان يبيض مجلس النواب وجهه. شكلوا لجتين او ثلاثة ولنخلص من هذه القضية اذا كانوا خائفين الواحد يصير دكتاتور.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة وردت عدة توصيات في التقرير الذي قدمته اللجنة ولكنها متداخلة، بالإضافة الى ان المهام التي وردت سابقاً هي ايضاً تشتمل على هذه التوصيات. ولذلك انا اقترح ان يترك للجنة فرصة بأن تقدم توصيات منفصلة كما قدمت لنا توصيات في التقرير الذي يتعلق بديوان المحاسبة، وصوتنا عليها توصية او نصوت عليها بمجملها، فيترك للجنة ان تضع هذه التوصيات وتقدم في جلسة قادمة نصوت عليها فيها بعد .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: يبدو اننا اتفقنا على كل شيء، انا هيسك رأيي، يعني يكفي ان نحكم تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية.

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

تظل نقطة واحدة بحاجة للبحث ان نزيد عدد اللجان، هذا امر انا اقترح ان يترك للجنة قادمة للتنسيق لاختيار اعضاء مناسبين لهذه اللجان، فقط هذا الموضوع وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق الاخوان على ذلك؟ على الذي قاله ان المهام الموجودة والآلية الموجودة يؤكد عليها، وأما تعدد اللجان فيقوم له دراسة كاملة وتعرض على المجلس، هل هذا موافق عليه؟ من يوافق على هذا الامر؟ اغلبية كبيرة.

ماذا بقي عندك استاذ ليث؟

السيد رئيس لجنة التحقيقات النيابة: بدل العضوين المستقيلين يجب على اللجنة ان تكمل اعضائها، نقترح في اللجنة اضافة الاستاذ محمد فارس الطراونة والاستاذ عبدالكريم الدغمي.

معالي رئيس المجلس: يؤجل البحث استاذ ليث الى المرة القادمة.

السيد الامين العام:

٤ - ما يجيد من اعمال.

لا شيء.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم وترفع الجلسة الى صباح الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً.



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرون
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٢٠/ صفر / ١٤١٣ هجرية،
الموافق ١٩/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢١)

جدول الاعمال

الصفحة

٤
٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالرؤف الروابدة.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النور لمدة (نصف ساعة) عند بداية الجلسة (حضر).
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور ذيب مرجي لمدة (ساعة) عند بداية الجلسة (حضر).
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المعمر.

هكذا من الأجل

الصفحة

- ٣ - قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ والمتعلق بقضايا الحريات العامة وحقوق المواطنين بشكل عام. ٤
- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٢. (القرار موزع في الجلسة السادسة عشرة). ١٤
- ٥ - ما يجد من اعمال. ٤٨
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٤٨
- عينت يوم الخميس القادم ١٩٩٢/٨/٢٠ الساعة العاشرة صباحاً. «جلسة مشتركة».

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٠ / صفر / ١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩/٨/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الحادية والعشرون) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، د. محمد ابوفارس، حسين مجلي.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: محمد المرعر، محمود هويمل، عبدالرؤف الروابدة.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: جمال حداد، فؤاد الخلفات.

وحضر من الحكومة :

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكِر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٦ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي الدكتور زياد لسريز: وزير التخطيط.

٩ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريقي: وزير العمل.

١١ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

١٢ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٣ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٤ - معالي السيد جمال حديته الحريشا: وزير دولة.

١٥ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٦ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٧ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٨ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٩ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٠ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

هكذا من الأهل

٢١ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٢ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

٢٣ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التكوين.

٢٤ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة التالي اسمائهم: د. حسين ابو عرابي، نذير عطيات، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.

(١) افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الأعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة.

ب - طلب معذرة لمدة نصف ساعة من بداية الجلسة مقدمة من معالي

النائب عبدالله النصور (حضر).
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمد المرعر.
د - طلب معذرة لمدة ساعة من بداية الجلسة مقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي (حضر).
هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكوفحي (حضر).

(٣) قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١، والمتعلق بقضايا الحريات العامة وحقوق المواطنين بشكل عام.

معالي رئيس المجلس: اخواني جرت في الامس انتخابات تكميلية في المنطقة السادسة والرابعة من دائرة محافظة العاصمة فباسمكم جميعاً نبني الاخوين الزميلين الذين فازا بانتخابات الامس الاستاذ محمد خريبات الازايذة والاستاذ انور الحديد نهنئهما باسمكم جميعاً ونتمنى لهم التوفيق وبمناسبة اجراء الانتخابات في هذا البلد الطيب نبني الحكومة على اجراء الانتخابات واهتمامها بكل ما من شأنه تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع وخدمة هذا الشعب من كل جوانب الحياة المختلفة ومنها هذا الباب الكبير الاساسي باجراء الحريات والديمقراطية والخير في هذا البلد فالشكر للجميع على هذه الاجواء ونهنيء الاخوين الكريمين بفوزهما في الانتخابات التكميلية، البند الثالث قرار لجنة الحريات ادعو الاخ مقرر لجنة الحريات لتلاوة تقرير اللجنة وبعدها يجري مناقشة هذا

التقرير، الاستاذ مقرر لجنة الحريات.

السيد سليم الزعبي مقرر لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين: بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس، الزملاء المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢١، برئاسة سعادة السيد ابراهيم خريسات رئيس اللجنة وحضور مقررها معالي السيد سليم الزعبي وحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء:

حمزة منصور، د. همام سعيد، عبدالكريم الدغمي، عبدالنعم ابو زنت، د. محمد ابو فارس، عيسى مدانات، د. ماجد خليفة، ليث شبيلات، يعقوب قرش، وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذرة معالي الدكتور عبدالله العكايلة وبدون معذرة اصحاب المعالي والسعادة السادة: هشام الشراري وداود قوجق.

وقد حضر هذا الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية وسعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.

كما اجتمعت اللجنة اجتماعاً آخر يوم السبت الموافق ٩٢/٧/٢٥ برئاسة رئيسها سعادة السيد ابراهيم خريسات وحضور مقررها معالي السيد سليم الزعبي واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة عبدالكريم الدغمي، عبدالنعم ابو زنت، د. ماجد خليفة، عيسى

مدانات، ليث شبيلات، د. محمد ابو فارس، يعقوب قرش، وتغيب عن حضور الاجتماع بمعذرة اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة: د. عبدالله العكايلة، د. همام سعيد، هشام الشراري، وداود قوجق.

وخلال الاجتماعين المذكورين جرى نقاش مستفيض حول قضايا الحريات العامة وحقوق المواطنين بشكل عام، وجرى بحث مواضيع الاعتقالات والمنع من العمل لاسباب سياسية واشتراط موافقة الاجهزة الامنية على التوظيف، وعلى اسماء المرشحين للنوادي والجمعيات، وموضوع الاجتماعات السياسية العامة من حيث الموافقة على عقدها ومواضيع الاخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين الذي كفله الدستور، وعدة قضايا اخرى.

وقد راعت اللجنة في بحثها ومناقشتها وتوصياتها ما كفلته المواد من (٥-٢٣) من الدستور والتي تحدثت عن حقوق المواطنين وحرياتهم وواجباتهم، وقد توصلت اللجنة الى وقوع مخالفات عديدة لاحكام هذه المواد، ولاحظت اللجنة ان هذه المخالفات وقعت بالرغم من عودة الحياة البرلمانية وبالرغم من الموقف العلني للنواب والحكومة الذي يؤكد الحرص على تحقيق الحريات العامة الدستورية للمواطنين وصيانة كرامتهم والمساواة بينهم والجدير بالذكر ان اللجنة كانت طوال الفترة الماضية تبذل جهوداً كبيرة مع الحكومة واجهزتها لوضع حد لهذه المخالفات والانتهاكات الا ان اللجنة خرجت بقناعة ان الحكومة لم تتخذ اجراءات جادة في علاج هذه القضايا

هكذا من الله

والممارسات الخاطئة المخالفة لأحكام الدستور. ونتيجة المناقشات المستفيضة وبعد بحث العديد من الشكاوى فقد توصلت اللجنة الى ما يلي :-

أولاً : موضوع الاعتقالات

تلاحظ اللجنة ان الأجهزة الامنية تقوم باعتقال العديد من المواطنين لفترات طويلة غير مبررة في نظر اللجنة، وترتكب مخالفات عديدة منها :

أ - اعتقال المواطنين ليلاً عادة بأسلوب المداومة والدخول الى المنازل دون مراعاة حرمتها.
ب - حجز ممتلكات المعتقل مثل السيارات والأجهزة والكتب والمبالغ النقدية، وحجز مفاتيح المحلات التجارية.

ج - عدم توجيه تهمة رسمية مكتوبة للمعتقل قبل اعتقاله الأمر الذي يجعل الاعتقال وسيلة لجمع المعلومات وليس بناء على تهمة سابقة.

د - عدم السماح للمعتقل بطلب توكيل محام مختص.

هـ - توقيف المعتقل في اماكن غير مناسبة ومخالفة للقانون وجوداً وشروطاً وغير خاضعة للتفتيش من قبل القضاء والنيابة العامة.

و - عدم معرفة مكان المعتقل عند توقيفه الأمر الذي يولد حالات قلق وخوف وحتى لأفراد عائلته وأقاربه.

ز - عدم انصاف ضحايا التعذيب من المعتقلين وتعويضهم حسب القانون.

ح - لزم النواب والتهجم عليهم بكلمات نابية أثناء التحقيق مع المعتقلين.

التوصية

وتوصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالزام الحكومة بالأفراج عن الموقوفين ظلماً وبدون وجه حق ووقف جميع المخالفات المشار اليها اعلاه وعلى وجه الخصوص مطالبة الحكومة بالزام الأجهزة الامنية بعدم اجراء أية اعتقالات عشوائية خارج حدود الدستور والقوانين الدستورية، وفي هذه الحالة يجب عدم اطالة فترة الاعتقال وضرورة اطلاع المجلس ولجنة الحريات العامة على جميع الحالات خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاعتقال ووقف جميع أشكال التعذيب.

ثانياً: تدخل المخابرات العامة في التعيينات والنوادي والجمعيات:

أ - لا تزال المخابرات والأجهزة الأمنية تتدخل في موضوع التعيينات في بعض الدوائر، مثل التلفزيون والمصفاة والملكية الأردنية وبعض الشركات والمؤسسات الأخرى.

ب - منعت المخابرات اعادة الموصولين لأسباب سياسية من بعض الدوائر التي فصلوا منها.

ج - استمرار تدخل المخابرات في عدد من الحالات في شؤون النوادي والجمعيات.

التوصية

توصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالزام الحكومة بايقاف هذه الممارسات.

ثالثاً: موضوع اعادة الموصولين السياسيين:

لقد التزمت الحكومة باعادة جميع من فصلوا أو منعوا من التوظيف لأسباب سياسية

توصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالزام الحكومة سرعة حل هذه القضايا.

رابعاً: المحكومون السياسيون:

رغم أنه افرج عن عدد من المحكومين لأسباب سياسية، ورغم أن الحكومة وعدت أكثر من مرة بدراسة قضايا هذه الفئة لاصدار عفو عنهم الا أن الموضوع يسير ببطء شديد ولا بد من اتخاذ خطوات سريعة في هذا الباب. وتبدي اللجنة اسفها الشديد لما تعرض له السجناء والمعتقلون من تسمم شمل الكثيرين منهم والحيلولة بين بعض النواب وزيارتهم رغم استغاثات ذويهم.

خامساً: منع الأردنيين من العودة الى الاردن.

رغم قرار مجلس الوزراء السابق والتعليمات التي أصدرتها الحكومة بالسماح بدخول المواطنين الذين يحملون جوازات سفر أردنية متنتية المدة الى البلاد، فإن كثيراً من هؤلاء يبعدون من الحدود بعد أن يصادر جواز السفر منهم خلافاً لأحكام المادة (٩) من الدستور التي تمنع إبعاد الأردنيين من ديار المملكة وتعتبر المخابرات العامة في بعض الحالات ان حمل المواطن لجواز سفر دولة أخرى بمثابة تخلي عن الجنسية، مع ان حمل جواز سفر ليس دليلاً على المواطنة في اي بلد ومن ضمنها الأردن، ومع أن التخلي عن الجنسية لا يكون نافذاً الا بطلب من المواطن ويقرر من مجلس الوزراء.

التوصية

توصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار

الى اعمالهم، وقد أعيد عدد لا بأس به يصل الى حوالي (تسعمائة) شخص، الا أن ذلك يتم ببطء شديد كما أن هنالك مجموعة من المسائل لا بد من معالجتها وهي :-

أ - هناك عشرات من الاطباء والمهندسين الذين فصلوا لأسباب سياسية أو منعوا من التوظيف، أعيد بعضهم واتخذ مجلس الوزراء قراراً باعادتهم، الا ان الرواتب والدرجات والميزات التي تعطى لهم أقل بكثير من تلك التي يستحقونها بموجب الأنظمة التي كانت سارية عند فصلهم، وبعضهم وصل راتبه الى أقل من نصف ما كان يتقاضاه، وقد جرى الاتفاق أكثر من مرة مع رئيسي الحكومة السابقين على معالجة اوضاعهم، الا ان ذلك لم يتم، والأمر يحتاج الى قرار حاسم من مجلس الوزراء، بحيث يتقاضون نفس الرواتب والعلاوات التي يستحقونها بموجب الأنظمة التي كانت سارية عند فصلهم، وكذلك احتساب فترة الفصل لغايات الترفيع والتقاعد.

ب - لم تبدل أي جهود جادة من قبل الحكومة لاعادة اللذين يحملون شهادة التوجيهي فيما دون.

ج - ما زال عدد من الذين عزلوا أو منعوا من العمل في الجامعات والبلديات والقطاع الخاص والقوات المسلحة والأجهزة الامنية ينتظرون تنفيذ قرار الحكومة باعادتهم لاعمالهم.

التوصية

هكذا من الأصيل

يلزم الحكومة بضرورة الالتزام بما اتفق عليه مع مجلس النواب فيما يخص هذه الحقوق الدستورية الاساسية للمواطنين.

سادساً: حجز جوازات سفر المواطنين

عادت دائرة المخابرات العامة الى ممارسة حجز جوازات السفر وعدم الموافقة على تمهيدها، وسحب جوازات السفر المعطاة لمدة خمس سنوات واستبدالها بجوازات سفر مؤقتة لمدة سنة او سنتين.

التوصية

توصي اللجنة المجلس الكريم بالزام الحكومة بالعدول عن هذا الاقرار المخالف للدستور.

سابعاً :

نصت المادة السادسة من الدستور على أن الأردنيين أمام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وأن الدولة تكفل العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين.

بالرغم من وضوح وجلاء هذا النص الذي يكفل المساواة بين المواطنين كافة الا ان اللجنة تلاحظ ان هنالك اعتداءً مزمناً على هذه القاعدة الدستورية وخرقاً لها في العديد من المجالات، ومثال ذلك :-

١ - التمييزات العشوائية في الوزارات والدوائر الحكومية والتي يحكمها في الكثير من الاحيان المحسوبية والواسطة.

٢ - عدم المساواة بين المواطنين في اقتضاء

حاجاتهم من الحكومة سواء ما تعلق بالخدمات او الترخيص لعمل او مهنة او تجارة او وسائل النقل.

٣ - محاباة جهة على حساب جهة اخرى في توفير الخدمات الاجتماعية والخيرية والانسانية دون مراعاة لقواعد منضبطة وعامة ومجردة تنطبق على المراكز الواقعية بشروط متساوية.

٤ - عدم المساواة بين القوى السياسية والاجتماعية في اجهزة الاعلام.

٥ - حرمان بعض المواطنين من تعليم ابنائهم رغم حملهم جواز سفر لمدة خمس سنوات والبطاقة الصفراء.

التوصية

توصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالزام الحكومة لتقديم كشف يتضمن اسماء الاشخاص الذين تم تعيينهم خلال عام ١٩٩٢ في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، ونشر هذا الكشف على صفحات الصحف مع بيان المعلومات المتعلقة بهم من حيث اولوية التعيين. وتوصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالموافقة على هذا التقرير والتوصيات المشار اليها اعلاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
لجنة الحريات العامة
وحقوق المواطنين

معالي رئيس المجلس: اخواني هذا الموضوع تقرير لجنة الحريات وبالأمر كنا نناقش موضوع تقرير لجنة التحقيقات النيابية

وهذه القضايا جميعاً بجانب مهمة المجلس الرئيسية التشريع وهذه من باب المراقبة.

والسائلة وهو امر مشروع لهذا المجلس الكريم يقوم به المجلس بفعالية ونشاط نرجو ان يبقى بروح المسؤولية هذه القضايا غاية في الدقة والحساسية ومع ذلك تناقش بالفتوح دون طلب من احد ان تكون الجلسة سرية وهذه اشارة صحة وعافية والحمد لله على هذا البلد الطيب التواصل والمتابعة وحرص الجميع على تفعيل التشريعات وإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات امر واضح من الجميع وهو مطلب مشروط نحتاج الى الدقة في المناقشة والتعبير دون اطلاق في شيء غير دقيق مبني على السماع او الاشاعة وهذا امر ضروري ان نتقيد به روح المسؤولية عند الجميع متوفرة والحمد لله وثقتنا في الجميع قوية لاننا تناقش الامور بروح المسؤولية الكاملة والامر ليس مجرد الحديث عن موضوع حساس كهذا وانما في الوصول الى الحقيقة هو امر التفعيل المطلوب والمتابعة امر مشروع كما ذكرت نرجو ان تكون مناقشتنا وحديثنا بهذه الروح هذا تقرير من لجنتم التي الفتوها والحكومة سترد ايضاً بالمقابل ويتم النقاش على هذا الأساس وهذه الروح وامل من الجميع ان يكون هذا هو رائدنا وهذا ما نتوقعه دائماً انشاء الله، فبدأ بالمناقشات بروح المسؤولية التي ذكرت انشاء الله، استاذ رئيس اللجنة.

السيد ابراهيم خريسات رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة لا ادري عن تغيب سيادة رئيس الوزراء ونائبه لهم لا شك ظروفهم

الخاصة ولكن هذا التقرير على اهميته كان الأولى والأفضل ان يكون سيادة رئيس الوزراء ونائبه الأول ووزير الداخلية بين الحضور حتى ايضاً يسموا المناقشة واذا كان هناك ردود معينة يقوم بها كل وحسب اختصاصه وكما يريد غيابهم اظن انه غير مناسب عند مناقشة مثل هذا التقرير وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابراهيم سيادة رئيس الوزراء اعلمني انه سيحضر وانه سيلقي بياناً بهذا وهو مهم جداً بهذا التقرير وقد بحث من الحكومة بدراسة مفصلة وليس هناك غياب محضور ونائب رئيس الوزراء موجود والامر حقيقة بغاية الاهمية والوضوح والغياب غير مقصود على الاطلاق بل اعلمني سيادة رئيس الوزراء انه سيحضر وسيلقي بياناً في ذلك، استاذ الغباشية.

السيد ابراهيم الغباشية: شكراً معالي الرئيس، اقترح تأجيل النقاش في هذا التقرير حتى نسمع رد الحكومة وبالتالي تصبح قناعة وفي لدى النواب سوف يناقشون هذا التقرير من خلال ما طرحه مقرر لجنة التحقيقات او لجنة الحريات حتى نستطيع ان نشكل قناعة بين الطرفين بين تقرير اللجنة ورد الحكومة وعلى ضوء ذلك يتم النقاش وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخوانا الحكومة موجودة ونائب رئيس الوزراء موجود ووزير الدولة للشؤون البرلمانية موجود ونحن نناقش والأمور مسجلة ويعني الأمر تحت الدراسة والبحث وسيادة الرئيس سيحضر قريباً فلا بأس من المناقشة وبمعددها يكون النقاش

هكذا من الأصل

انشاء الله، الاستاذ يوسف الخصاونة.
الدكتور يوسف الخصاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس،
رغم قناعتي لانشغال سيادة رئيس الوزراء ونائبه
وزير الداخلية الا انني لا اجد منطقاً لدراسة
هذا التقرير او التعليق عليه في غيابهما لاننا
نريدهما ان يسمعا ما يقوله نواب الشعب في
مثل هذا التقرير الخطير جداً لذلك فأنتي اقترح
وارجو من زملائي الشنية على ذلك الا يناقش اي
شيء من هذا التقرير الا بحضورهم جميعاً
للوصول الى نتائج ايجابية من اجل صالح هذا
الشعب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اخواني عندما
نقول اننا نناقش موضوع معين امامنا لا نوقف
الجلسة حتى والحكومة موجودة ممثلة الحكومة
رسمية فلا يجوز، يا اخوانا الأمر واضح احنا لا
نتنظر منهم جواب المجلس اذا سمحت المجلس
قدم التقرير يناقش التقرير والمجلس صاحب
القرار بالتخاذ القرار الذي يراه الحكومة ممثلة
موجودة، الجواب يأتي اذا سمحتم تكلموا
والجواب يأتي وقد اعلمني سيادة الرئيس انه
باعداد وطباعة البيان الذي سيلقى. الاستاذ
نائب رئيس الوزراء، في اصول للحديث
الحكومة موجودة والنقاش من المجلس والتقرير
من المجلس، الاستاذ نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير النقل:
شكراً معالي الرئيس، سيادة رئيس الوزراء
موجود وسيحضر بعد قليل رد الحكومة سيكون
على التقرير وعلى مناقشات السادة اعضاء
المجلس الكريم.

معالي رئيس المجلس: استاذ بسم
بالطريقة هذه نحن نناقش الأمر، يا استاذ بسم
يعني نحن هيك بالطريقة نناقش الأمور، اذا
سمحتم لا استطع ان أتكلم مع عشرة بآن
واحد، طلبتم سماع رأي الحكومة وقد قلت منذ
البداية ان سيادة رئيس الوزراء موجود وهم
يعدون التقرير بشكله النهائي ليلقى بهذا
المجلس التقرير تقرير المجلس والمناقشة من
المجلس الحكومة موجودة ونائب رئيس الوزراء
والوزراء موجودين فليس من ناحية نظامية اي
إشكال، اما من يريد ان يتكلم الا بحضور
رئيس الحكومة فأمر اخر نحن نناقش كمجلس
نحن هنا المجلس وفي جلستنا الخاصة بنا نناقش
قضايانا وتتخذون القرار الذي تريدون اما ان
نتحدث الا بوجود فلان او فلان الحكومة
موجودة وممثلة رسمياً ونتحدث ونناقش بالقضايا
وانا رجوت رجاء خاص ان نتجاوز مرحلة
الحديث المباشر بالسماع الخاص نحن نناقش
قضايا ونصل الى قضايا واضحة ومعدة وتتخذ
بها قراراً، تفضل ابوانس نقطة نظام انشاء الله.

السيد عبدالنعم ابو زنت:
بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي
الرئيس، لقد اقترح على الرئاسة الجليلة التريث
وثني على ذلك بينما يأتي سيادة الشريف فارجو بما
انه ثني على ذلك التصويت على ذلك حتى نخرج
من هذا الخلاف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت نحن
في جلسة رسمية والجلسة افتحت والبيان تلي من
لجنة الى المجلس والمجلس هو صاحب القرار،
المجلس يناقش تقرير لجنة الفها هو ويتخذ القرار

هذه قضية واضحة وليس طلب التأجيل انا
لست ضده ولكن ان يوقف بهذه الطريقة والأمور
واضحة ومعلمه سلف ما لدينا وما سيكون،
سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس
فقط اريد ان اؤكد للأخوة بالشيء الذي
تفضلت فيه بأن الحكومة ستجيب على بيان
اللجنة اليوم ولا اري داعي للتأجيل ابداً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ابو
عليم، اصلاً دورك كلمتك تفضل وتكلم
كلمتك انت صاف على الدور. ماذا استاذ
هشام مسجل عندي حوالي (١٠) ارفع يدك
نسجلك مش مشكلة هل هذه قضية، طيب
استاذ احمد في دور تلتزم بالنظام، الاستاذ ابو
عليم دورك بالحديث.

الدكتور محمد ابو عليم: معالي الرئيس
بالنسبة لتقرير اللجنة الحقيقة غير مقنع لانه يقدم
اتهامات صارخة لحقوق الانسان الجزء الناقص
في هذا التقرير لم يقدم لنا هذه الحالات وما هي
نوعها وما عددها واذا كانت موجودة هذه
الحالات، هل نوقشت مع الجهات المعنية؟ وما
هو جواب هذه الجهات عليها؟ السؤال موجه
للمقرر، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.
السيد المقرر: شكراً سيدي الرئيس،
يعني انا اود ان اؤكد على حقيقة نحن هنا نبحت
عن المخالفات نحن ندرك ان هذا الوطن يتمتع
بحالة متقدمة في قضايا الديمقراطية والحريات
العامه وهذا شيء لا نخجل من اشارته دائماً

المناسب الحكومة موجودة ومسجل كل ما يقوله
اي نائب مبدأ ايقاف الجلسة لوقت معين غير
مقبول وغير معتاد، الاستاذ الدغمي نقطة
نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً
سيدي الرئيس، الحقيقة ارجو ان نأخذ بعضنا
بالحلم سيدي الرئيس وان تخففها شوي على
بعضنا ونعود للنظام الداخلي اذا احتكنا للنظام
لن تكون هنالك اية مشكلة لا بين الرئاسة ولا
بين طالبي التأجيل، الحقيقة في المادة (٥٤) من
النظام الداخلي يؤذن دائماً في الكلام في الأحوال
التالية:-

اولاً: إبداء الرأي بعدم المناقشة.
ثانياً: طلب التأجيل.

وانا اري ان الزميل الاستاذ ابراهيم
الغباشة قد طلب التأجيل وثني على طلبه وبرر
هذا الطلب بأنه يريد ان يسمع رد الحكومة على
تقرير اللجنة وانا انني على هذا الطلب وقد ثني
عليه عدد اخر من الزملاء فهذا الطلب عند
وقوعه يصوت عليه من المجلس فاذا صوت
المجلس بأغليته على التأجيل كان به واذا لم
يصوت على التأجيل تستمر في النقاش هذه
المسألة محلولة سيدي الرئيس بموجب المادة (٥٤)
من النظام وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اخي قد قلت
وقررت اكثر من مرة ان الحكومة كما اعلمني
سيادة رئيس الوزراء ان بيانها جاهز وانها فقط
باللزمات الاخيرة ليلقي سيادة رئيس الوزراء
البيان واعلمت هذا الكلام وقلت نتحدث واحد
او اثنين من الاخوان حتى تلقي الحكومة بيانها

هكذا من التأجيل

ويعتقد المقارنة مع الدول المجاورة حقيقة نريد للأردن دائماً أن يبقى القدوة في قضايا الحريات وحقوق الإنسان لكن هذا لا يمنعنا إذا وجدنا أي خلل من أن نطرحه وهذا هو عنوان الديمقراطية والحرية وهذا بالعكس هذا مثار فخر لهذا الوطن أن تطرح قضايا مثل هذه القضايا في هذا المجلس، سيدي الرئيس حقيقة لا نخجل لأننا ديمقراطيين أن نضع المخالفات ونحدث هذه المخالفات في أكثر الدول عراقة في الديمقراطية أن تطرح هذه القضية لا يجوز أن يستفز فيها أي إنسان فعندما نقول في مخالفات في اعتقالات هذه تحقيق واقعة لكن هذا لا يمنع أن الأردن يسير في خطى حثيثة في طريق الديمقراطية الزميل يطالب بأمثلة نحن لم نقدم شيء من عندنا حقيقة كل ما لدينا هو عبارة عن شكاوي للمواطنين والحكومة نقول لنا خلاف ذلك نحن نقبل حقيقة ونقبل بصدر مفتوح وكما قلنا دائماً نريد كتاب، مثلاً في موضوع الاعتقالات أنا عندي أسماء ومجموعة ومثالاً عندي واحد اسمه خميس محمود الهزود يعرفهوش قدم الينا يعني إذا بذكر أسماء قائمة أسماء طويلة عندي سيدي الرئيس هل تأمرون بتلاوتها ليست كثيرة كما يتوقع الآخرين لكن في أسماء الحقيقة وفي شكاوي واجبي كلجنة حريات عامة أن أحيط المجلس بكل شيء يصلني وهذه هي الممارسة الديمقراطية وهذه هي الحرية التي أحتا حقيقة نسمى لاستكمالها ولسنا طرفين في هذا الموضوع نحن حقيقة نسمى لكي نتقدم بخطى حثيثة أكيدة على طريق الديمقراطية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

ونرجو أن يكون الرئيس نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، أنا اعترف بأنني عاجزاً عن مناقشة تقرير اللجنة في غياب رأي الحكومة في هذا التقرير لأنني أريد أن أناقش قضية من طرفين لأنها تتعلق بمعلومة إخبارية اللجنة قدمت لنا تقريراً يدين الحكومة بحقائق لا تعلم مدى صحة هذه الحقائق نريد الحكومة أن تجيب أولاً ثم تناقش تقرير اللجنة على ضوء ما تبينه الحكومة، فأما أن نحكم للجنة أو نحكم للحكومة عندئذ معالي الرئيس وهناك اقتراح من بعض الأخوة على أن لا نتكلم في الموضوع قبل أن تتلي الحكومة ببيان أرجو أن يصوت على هذا الأمر حتى تقدم الحكومة تقريرها قبل أن نتكلم بهذا التقرير وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نحن في عنا دور بالحديث وفي أخوان ترفع يديهم وهم مسجلين فلا ادري أن نبدأ بالدور نعطي الأخوان اللي بدهم يتحدثون بالجمال هذا، في اقتراح الشيخ علي الفقير نقطة نظام الأخوان رئيس اللجنة طلب أن يكون سيادة رئيس الوزراء موجود وسيادته موجود وإعلان أنه سيلقي نياباً بذلك والآن هذا لا يمنع المناقشة الآن وسيلقي سيادة الرئيس ويسمح بعد سيادة الرئيس أن يكون هناك نقاش فلا ادري ما العائق بذلك، هناك أخوان لهم ملاحظات على التقرير مباشرة، فطلب الاستاذ أبو عليم معلومات أمثلة السيد مقرر اللجنة أعطى أمثلة فأرجو أن يكون الأمر واضح إن الأمر طلب التأجيل أن إذا أردتم

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس، حتى لا نضيع الوقت ونحن بالأسبوع الذي ستنهي به الدورة الاستثنائية هناك تقرير من هذه اللجنة تقدمت به إلى سيادة رئيس الوزراء بشهر ١/١٩٩٢.

وجميع ما كتب من تقرير هذه اللجنة الذي تلي من قبل معالي المقرر هو أيضاً مكتوب في تلك المذكرة التي رفعت في ٢٣/١/١٩٩٢. فبالإكيد أن يكون في جعبة الحكومة في ردها الكثير من الاستفسارات من الزملاء على هذه النقاط لذلك انني أؤيد واقتراح ما قاله الزملاء أن نسمع من الحكومة ببيانها لكي نتوصل إلى نتيجة ومن ثم بالتأكد لن يكون هناك نقاش مطول من قبل الزملاء في هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس الحكومة على استعداد أن تقدم وجهة نظرها في تقرير اللجنة إلا أن الكلمة تحت الطابعة الآن وتحتاج إلى ربع ساعة أو عشرين دقيقة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل ترون أن تنتقل إلى البند (٢) ونعود بعد ذلك إلى البيان، تنتقل إلى البند الثاني القانون معروض ونعود بعد ذلك بعد سماع بيان الحكومة بنقاش، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس الحقيقة التقرير بين يدي الأخوان وما دام سيادة رئيس الحكومة يقول بأن البيان يحتاج إلى ثلث ساعة أو أقل أو أكثر وسيأتي وتتل

تأجيله إلى يوم آخر أنا ما عندي مانع لكن الموضوع موضوع نقاش تقرير لجنة قدم إلى الأخوان بعض الأخوان لهم ملاحظات على تقرير اللجنة نفسه، استاذ الفقير ما عندي مانع أن يوقف النقاش كله في الموضوع تأجيله ليوم ثاني ما عندي مانع.

الدكتور علي الفقير: النقاش سينصب الآن على اتهام اللجنة من بعضنا وعلى تأييد عام مطلق للجنة لما قدمته وليس هنالك من وليس لأي نائب من النواب على صحة هذا التقرير أو عدم صحته لذلك سيقى حديثنا منصب على الأمر من محورين محور معارض جملة وتفصيلاً ومحور مؤيد جملة وتفصيلاً، نريد أن نكون مناقشين موضوعيين للقضية نريد أن نسمع صوت الحكومة أولاً على هذا التقرير.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: شكراً سيدي الرئيس، معظم الأخوة الزملاء اطلعوا على تقرير اللجنة ووضعوا ردودهم في الحقيقة على تقرير اللجنة الأولى أن نستمع إلى رد الحكومة على تقرير اللجنة حتى يعدل الأخوة من موقفهم فقد نجيب الحكومة على بعض القضايا ولا يستدعي نقاشها وبالتالي نرى فعلاً أن نتقدم الحكومة بردها على اللجنة وفعلاً قد توافق الحكومة نفسها على بعض التوصيات فيها في ذاتي لنقاشها وفي هذا اختصار للوقت فنرجو من معالي الرئيس أن يقبل تأجيل المناقشة وليس إيقافها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد الزين.

هكذا من الأفضل

الصورة واضحة عند الكثيرين من الاخوان فمن كانت الصورة واضحة لديه ويجب ان يتكلم الآن بما هو واضح عنده فليعطى الدور للحديث ومن اراد التأجيل الى ان يسمع البيان فله ذلك والوقت حقيقة نحن احق به من ان يضيع لأن هذه الدورة قاربت على الانتهاء ونريد ان تنتهي من هذا الأمر وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، والله احنا احترنا ما عنا مانع طالبت بتأجيل النقاش قلنا نعم اذا اردتم ان تنتقل في عنا بند (٢) نأخذ لنا مادة مادتين ونعود بعد ذلك حسب طلبكم يعني اتفقوا لنا على شيء معين، نعم صوت يعني بحاجة الى تصويت من يرى ان تنتقل الى البند الثاني ثم نعود بعد ذلك في الوقت المناسب؟ من يرى ذلك؟ الاصوات.

السيد الأمين العام: ٤٩ - ٦٥.

معالي رئيس المجلس: ٤٩ من ٦٥، يطلبون الانتقال ثم العودة طيب موافقين، شكراً للأستاذ ابو خالد واللجنة القانونية بند (٢) الرئيس والمقرر مجازان ومن من اعضاء اللجنة يترع اعضاء اللجنة القانونية الدكتور ماجد خليفة موجود، تفضل الدكتور ماجد اذا سمحت، البند (٤) السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

(٤) استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٣ والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١.

القرار موزع في الجلسة السادسة

عشرة.

معالي رئيس المجلس: الدكتور ماجد خليفة تفضل.

الدكتور ماجد خليفة عضو اللجنة القانونية كمقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكراً معالي الرئيس.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤) يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي:

أ - ان يكون صحفياً تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به، ومسجلاً في النقابة.

ب - ان يتقن لغة المطبوعة الدورية التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة واذا كانت تصدر بأكثر من لغة واحدة فيجب عليه ان يتقن على ذلك الوجه اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم الماما كافياً باللغات الاخرى.

ج - ان لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً لأكثر من مطبوعة دورية واحدة.

د - ان لا يمارس أي عمل او وظيفة اخرى في المطبوعة الصحفية التي يعمل رئيس تحرير لها او في غيرها.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٤) رأت اللجنة ما يلي:

- استبدال عبارة (يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي) بعبارة (يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط

فيه ما يلي).
لتصبح ان يكون صحفياً يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي:-

يعتقد ان هون في ليس في الموضوع وهي وارد ان يكون صحفياً صحيح، في نقطة عفواً سيدني الرئيس اذا سمحت هنا استبدال مطلع المادة (١٤) يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي:-

بعبارة يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه ما يلي:- رئيساً بدون ان يكون هنالك ان يكون صحفياً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فريجات نقطة نظام.

السيد عبدالسلام فريجات: ما دمنا نحتكم الى النظام في اعمالنا اريد ان اسأل هل يجوز لمعضو من اعضاء اللجنة بغياض المقرر ان يتولى عملية المقرر خاصة وان المادة (٢٨) من النظام الداخلي تقول بأنه المقرر يضع المقرر تقارير اللجنة عن القضايا المودعة اليها ويتولى شرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس فهل يجوز ويجوز الجمع بين وظيفتي المقرر ورئاسة اللجنة، فهل يجوز لمعضو ان يتولى الشرح والدفاع؟ هذه نقطة نظام سيدني الرئيس ارجو

ان تبحث قبل ان نستمر في النقاش وشكراً. الاصل فيها كما ارى ان اللجنة هي المعنية بالمسؤولية واللجنة تفوض رئيسها او مقررها ليقوم بهذه المهمة في حالة اجازة الرئيس والمقرر فأني من الاعضاء يمكن ان يكون ينوب عن اللجنة لان اللجنة هي المكلفة اصلاً من المجلس، المجلس شكل لجنة واللجنة اجتمعت واختارت رئيساً من بينها ومقرراً من بينها والقرار ليس قرار

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة الفقرة التي بنص من قرار اللجنة على تعديل الفقرة (أ) يقول لتصبح ان يكون صحفياً لم توضح ان ترد لان مطلع الفقرة (أ) ان يكون صحفياً فما هو الجديد في هذا، وهل هي تضاف في مكان اخر؟ ارجو التوضيح.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: فقرة (أ)

فيها عدا ما ورد في البندين (ب) و(هـ) لا تطبق احكام بنود الفقرة السابقة على رئيس تحرير المطبوعة التي يصدرها حزب).

معالي رئيس المجلس: المادة (١٤) مطروحة على المجلس الكريم، استاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة الفقرة التي بنص من قرار اللجنة على تعديل الفقرة (أ) يقول لتصبح ان يكون صحفياً لم توضح ان ترد لان مطلع الفقرة (أ) ان يكون صحفياً فما هو الجديد في هذا، وهل هي تضاف في مكان اخر؟ ارجو التوضيح.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: فقرة (أ)

هكذا من الأصل

المجلس في انتخاب الرئيس أو المقرر، الأستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، ما أثاره الزميل الأستاذ عبدالسلام فريجات حقيقة له أساس من الواقع والقانون لذلك سيدي الرئيس حتى نخرج من هذا الخلل القانون خلنا نقول أنا اقترح ان يتوافق أعضاء اللجنة الموجودين هنا بينا الآن على اختيار الدكتور ماجد خليفة ليكون مقررًا للجنة في غيبة المقرر السابق عندها نوافق اوضاعنا القانونية، هل يوافق أعضاء اللجنة على ان يكون الدكتور ماجد خليفة مقررًا؟ هذا هو السؤال فقط والاجابة عليه نخرجنا من هذا الاشكال القانوني، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: حقيقة شكراً لكم، حقيقة عندما عرضت الامر على اللجنة من يتقدم ليقوم بهذه المهمة والمجلس احد الاخوان رشح الدكتور خليفة وما اعترض احد وذا في ذهني انه قرارا من اللجنة لم يعترض احد من أعضاء اللجنة وهذا هو القرار وان كان لأحد أعضاء اللجنة مخالفة على ذلك فليفضل، هذا قرار من اللجنة انا اعتبر هذا قرار عندما عرضت من يتسرع من أعضاء اللجنة يتقدم وسمي الدكتور خليفة منهم ولم يعترض احد اعتبرت هذا قرار والآن اقترحها ايضاً، هل هناك من اعترض من أعضاء اللجنة؟

طيب اذاً هو الدكتور خليفة نسمي من اللجنة، استاذ عبدالسلام نقطة النظام.

السيد عبدالسلام فريجات: سيدي نحن لسنا الآن بعدد من يتكلم نيابة عن اللجنة

النظام هو الذي يحكم العملية النظام يقول المقرر هو الذي يتولى الشرح والدفاع اللجنة سبق ان انتخبت مقررها ورئيسها ولم تعدل عن هذا الانتخاب فهل يجوز لنا ان نخالف النظام الآن بأن ننتخب مقررًا جديداً وهل يعني هذا الانتخاب عزل للمقرر السابق؟

معالي رئيس المجلس: اخواني الأمر ليس بهذا الوضع هناك تقدير للواقع تقدير رئيس المجلس لادارة الجلسة امر واضح تقدير اللجنة انها تنتخب من بين اعضائها مقررًا ينوب عن الغائب والمجاز امر مشروع وعرض على الاخوان فلا اعتقد ان هنالك اي مخالفة او اي افتتات على اللجنة ما دام أعضاء اللجنة يسمعون الحديث كله ولهذا حقيقة تقديري ان الأمر ليس عليه اي غبار من مخالفة للنظام ولهذا نستمر اذا سمحتم استاذ خليفة، الأستاذ الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: في الفقرة (أ) معالي الرئيس افهم من عبارة قرار اللجنة بعد ان استبدلت مطلعها بعبارة يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط به ما يلي:-

ان يقتصر بالفقرة (أ) على عبارة ان يكون صحفياً ويخلف ما بعدها من الفقرة (أ) كاملة، ذلك لأن الصحفي معرف في صدر القانون وقد وافق المجلس على التعريفات لذلك ليس هنالك من حاجة او ضرورة ان نعرف الصحفي بأنه المنصوص عليه بقانون نقابة الصحفيين والمعمول به والمسجل بنقابة الصحفيين ولذلك ان يكون صحفياً واقترح التصويت على هذه الفقرة فأننا موافقون عليها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، مسجل الاقتراح وثني عليه، الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: بالنسبة لأن يكون صحفياً اشمل من ان نقيدها بشروط النقابة لأن تعريف صحفي عرف ببداية القانون لذلك تدل اللجنة القانونية اصوب من المشروع للقدم ووسع لأنه هنا نقيده ما اتفقنا عليه بتعريف الصحفي فقد نقيده بشيء لم نتفق عليه فنخالف ما اتفقنا عليه أولاً لذلك ما قالته اللجنة القانونية ان يكون صحفياً بتطبيق مع قرار المجلس بتعريف الصحفي بالجلسة السابقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم، اذا ما قارنا بين الشروع اصلاً وبين قرار اللجنة القانونية فأننا نجد قرار اللجنة القانونية يكتنفه شيء من اللبس والغموض بينا المشروع واضح والواضح مقدم على ما تضمنه لیس وغموض، لذلك اختصار للوقت اقترح معالي الرئيس التصويت على المشروع الذي ورد الينا من الحكومة بوضوحه اكثر من قرار اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا أؤيد اللجنة فيما ذهبت اليه في كثير من النقاط التي اقترحتها في او قدمتها في قرارها لكنني سأبدي ملاحظات على الفقرتين

(ب و د) واعتقد انها كجملته يعيقان عملية الاستثمار في مجال المطبوعات الصحفية، اعتقد اننا مقبلون على مرحلة انفتاح في مجال المطبوعات وفي مجال الصحافة بموجب هذا القانون واعتقد ان من مستلزمات هذا الانفتاح هو فتح ابواب الاستثمار الصحفي ايضاً بطريقة يشجع على الاستثمار فعندما نقول ان لا يمارس كما ورد في (د) ان لا يمارس رئيس التحرير اي عمل او وظيفة اخرى في المطبوعة الصحفية هذا سيحرم المستثمر من ان يكون مديراً عام مثلاً لمؤسسته الصحفية او المطبوعة الصحفية ولذلك اعتقد ان هذا البند سيكون معيقاً للعمل بل سأفترض اكثر من ذلك رئيس التحرير قد يرغب في ان يكون له رأي في الجريدة وقد يرغب في ان يكتب عاموداً، اسبوعياً او يومياً او بمناسبة ما. وهذا يعتبر وظيفة اخرى او عمل اخر في مثل هذه الحالة سيحرم من مثل هذا الحق بموجب هذا البند ولذلك انا اقترحي المحدث بالنسبة للفقرة (د) وكذلك بالنسبة للفقرة (ج) ان تشطب وان يكتفى بتعديلات اللجنة وبالفقرتين السابقتين وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس الحقيقة انا مع قرار اللجنة وتعديلاتها فيما يخص الفقرة (أ) من المادة عند تعريف الصحفي في المادة (٢) يقول الصحفي كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لأحكامه هذا يكفي ولا داعي لتكراره مرة

هكذا من الأهل

اخرى عند الشرح الذي جاء في المشروع ولذلك كان الصواب ان يكتفى فقط (أ) ان يكون صحفياً في الفقرة (د) الا يمارس اي عمل او وظيفة اخرى كان تعديل اللجنة الذي يتمشى مع الواقعية لأن هذا القيد اي عملاً يعني انه لو قام بأي عمل باجر او بغير اجر يمكن ان يعتبر خدشاً في شروط رئاسته للتحريض وهذه قضية غير معقولة فنحن نعلم ان رئيس التحرير يقوم بأعمال كثيرة طوعية في صحيفته ويسهر الليل كله وهو يعمل في الصحيفة التي ينتمي اليها انما ان يقتصر الأمر على الوظيفة والوظيفة يعني الوظيفة المسماة المدفوعة الراتب فهذا امر طبيعي ومعقول وانا مع قرار اللجنة باضافة الفقرتين (هـ) و (و) لأن كثيرين من الصحفيين وبخاصة النقطة (و) يكون مدير صحيفة وهو في بلد اخر على الفاكس وهذا ما يتناق مع المسؤولية الحقيقية لكل قضية او موضوع هو مسؤول عنه حقيقة حتى لا يحتاج اذا سؤل بأنه لم يكن موجوداً او غير ذلك، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، الحقيقة يبدو لي ان عددا من اعضاء اللجنة القانونية في هذا اليوم ليسوا موجودين بيننا ولا سيما الرئيس والمقرر ومثل هذه القرارات تحتاج الى دفاع عنها وتبين وجهة النظر وجهة نظر اللجنة القانونية فيها لذلك اقترح ان يكون الى جانب الدكتور ماجد عضو اخر من اعضاء اللجنة القانونية يعطى حق الدفاع عن قرارات

اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذا اقتراح وليس نقطة نظام ولا بأس يعني، الاستاذ الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، نحن ناقشنا هذه المادة فقرة فقرة وباعتقادي تمكين الاعضاء الكلام ان يناقشوا المادة جملة وتفصيلاً بشتت الفكر عندنا بحيث لا نستوعب ما يمكن ان يعرض على كل فقرة لذلك اقترح ان يكون هناك تصويت على فقرة فقرة نفرغ منها ثم نناقش الفقرة التي تليها وهذا من شأنه ان يجعلنا اكثر حرصاً للذهن في القضايا التي تبحث في هذه الفقرات، الفقرة الاولى اعتقد معالي الرئيس انها فرغ منها وجميع الاخوة يعني قالوا بها كما وصت اللجنة القانونية لذلك ارى ان يصوت عليها كما اقترح سابقاً فننتقل بعد الفقرة (ب) وهكذا دواليك حتى نفرغ من المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخواني هو متبع نأتي نعود اليها فقرة فقرة لكن طبيعة التعديلات التي ادخلت تقتضي نظرة شمولية أولاً لأن التعديلات فيها حذف واضافة وإعادة ترتيب وصياغة هذا الأمر يتطلب نظرة شمولية أولاً وانا معك ان سنعود الآن اليها بنداً بنداً بعد ان نأخذ الفكرة العامة عن الترتيب الجديد لمقترح اللجنة القانونية، الاستاذ المقرر.

السيد الدكتور ماجد خليفة كمقرر: بالنسبة لما اثير للفقرتين (جـ) و (د) واثارهما الاستاذ فخري في الحقيقة ان مفهوم وجود (جـ)

و (د) هو عكس المفهوم الذي اراده الاستاذ فخري وهو الصحفي المعروف ذلك اننا نريد في عصر التخصص ان يكون هنالك مجال للابداع في مجال الصحافة وعندما يكون رئيس التحرير هو المخول فقط في النظر في تحرير الصحيفة وانشاء مادة مكتوبة هو بيان اوجه نظر الفكرية لهذه الصحيفة اكثر بكثير منها من ان يتولى ادارة من دأوم من الموظفين او ماذا كان من المطبعة او الى ... الخ. ولذلك احتاج الأمر الى ان يكون هنالك تفرغ بالنسبة لرئيس التحرير للمادة الصحفية وتبيان الفكر الذي ينشر من وراءه اخراج هذه الصحيفة، الناحية الثانية ايضاً ان لا يكون رئيس التحرير مسؤولاً لاكثر من مطبوعة واحدة حتى ايضاً لا يكون هنالك بلبلة بل يكون هنالك تخصص بالنسبة لكل صحيفة وان تكون المسؤولية محددة ان الصحيفة الفلانية او المطبوعة الفلانية رئيس تحريرها فلان الفلاني.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عيسى الرموني.

السيد عيسى الرموني: شكراً معالي الرئيس، تقترح اللجنة القانونية اضافة فقرة جديدة تحت بند (هـ) نصها ان يكون رئيس التحرير غير محكوم بجنائية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة، اعتقد ان سيف ديمقليس اليوناني هذا المسلط على رقاب الناس يجب ان ينكسر، لنفرض ايها الاخوة ان صحفياً اخطأ في حياته ودخل السجن ثم خرج بعد ان تاب الله عليه ليندا حياة من جديد مالمانع من اتاحة الفرصة امام هذا الانسان ان يخرج ويحرب حظه في الحياة ويصبح رئيس تحرير ولا يجوز ان نغلق

الباب امام اصلاح الناس وتوبته، هل وقوع الخطأ يعني تدمير من قام به الى الأبد ان الخطأ من طبيعة البشر وكما نعلم هناك الكثيرين من يرتكبون الجرائم القدره وهم يجلسون مرتاحين في مناصبهم، فهل ان عدم قدرة القانون على الامساك بهم يجعل منهم ملائكة؟ اقترح رفض هذه الاضافة لأن مضمونها هو في الأساس حاصل محصيل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: سيدي ان الصحافة رسالة توجه الى الجمهور ويراد بها التوجيه السليم ونريد لهذه الرسالة ان يكون عن يجعل مشعلها نظيف اليد ونظيف العقل وغير محكوم بأي جنائية مخلة بالشرف واذا كنا نقول لمصلحة خاصة لهذا الشخص الذي كان قد اذنب بحياته ثم تاب وعفي عنه بعد ان اقتضى ذلك سجنه او اخذ العقوبة ان يقال ان مصلحته في كسب عيشه وعيش اولاده ان يكون في كل مجال الا في مجال التوجيه المعنوي والفكري للمواطن ولذلك فإن اللجنة القانونية باجماعها على ان يكون هنالك مثل هذا النص احتراماً لرسالة الصحافة ورسالة الصحفي وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس، الحقيقة ان مع حذف الفقرة (هـ) متفقاً مع الاستاذ عيسى الرموني من حيث النتيجة لا من حيث التثبيت، ليش لأن

هكذا من الأشهر

هذه الفقرة وأردت في المادة (١٦) التي رح نقراها بعد قليل المادة (١٦) في فقرة (أ) على (٢) بتقول يجب ان تكون المطبوعة من تخصص رئيس التحرير المسؤول عن ما ينشر فيها والمشرط فيه ان يكون غير محكوم عليه بجناية او جنحة غلة بالشرف او الاخلاق العامة لذلك عم بتكرر انفسنا لما نطرحها مرتين في تشريع واحد، قد يقال ان لا يعني هذه مطبوعة متخصصة اورئيس الحزب، رئيس الحزب ايضاً في قانون الاحزاب وضعنا شرط ان لا يكون محكوم بجناية او جنحة غلة بالشرف فاصلاً هذا الشرط موجود في قانون نقابة الصحفيين وفي قانون الاحزاب وفي المادة (١٦) من هذا القانون فلذلك سيدي الرئيس انا اري ان تحذف هذه الفقرة النقطة الثانية اذا طبعاً الاخوان ثنوا عليها اذا في تشية ما بعرف، النقطة الثانية سيدي الرئيس الفقرة (و) المضافة من اللجنة انا مع تقرير اللجنة على ان تحذف الفقرة (هـ) وعلى ان نعدل الفقرة (و) المتعلقة بالاقامة بحيث نقول بأن يكون رئيس تحرير مقيم اقامة فعلية في المملكة لا ان نقول في محل صدور المطبوعة في المملكة يمكن واحد المطبوعة تصدر في عمان ورئيس التحرير يكون مقيم في مادبا ما في مانع عشرين ثلاثين كيلو ما في مانع ان يكون مقيم في المملكة، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، في الحقيقة ليس عندي تعليق موسع حول هذه المادة وفقراتها المختلفة لكن ملاحظات على ما ابداه بعض السادة النواب المحترمين.

عبارة رئيس التحرير التي وضعت في صدر المادة كررها في المادة (هـ) ان يكون رئيس التحرير كلمة لفض رئيس التحرير هنا في المبدأ (هـ) ليس له ضرورة حيث ان الكلمة وضعت في صدر المادة تحكم جميع الفقرات التي تلت بالمعنى الاخر نوافق على اقتراح بعض الاخوان الذين قالوا منهم الاستاذ سليم الرعي حول موضوع ان يكون مقيماً اقامة فعلية داخل المملكة وليس في مقر مطبوعة حيث انه بالفعل يمكن ان يكون مطبوعة مقره في عمان وهو مقيم في صوبلح طالما انه مقيم في داخل المملكة فهذا نقره ونقبله، اقترح بعض السادة النواب شطب العبارة (ج) ان لا يكون رئيس التحرير مسؤولاً لأكثر من مطبوعة دولية واحدة نستأذن بأن نخالف الاخوة في شطب هذه المادة ذلك انه من الضروري والهام للغاية ان يكون لكل مطبوعة رئيس تحرير مسؤول امام المجتمع وامام الناس وامام القانون عن كل ما يكتب فيها خصوصاً وانه قد تقع المطبوعة في مخالفات عليها عقوبات منصوص عليها في هذه المادة فيجب ان يكون لكل مطبوعة رئيس تحرير مسؤول معروف وشخص واحد يمكن ان نعلق في عتقه المسؤولية المتصلة بكل ما ينشر بهذه المطبوعات فالابقاء على هذه الفقرة امر في ضمانته وفي حصانة للمجتمع وللمطبوعة نفسها وللملك من الضروري جداً ان تبقى فقرة (أ) الواردة في هذه المادة موضوع حذف ما اقترحه الاستاذ عيسى الريموني حذف عبارة جنائية او جنحة غلة بالشرف اعفائي معالي الدكتور خليفة في الدفاع عن بقاء هذه المادة فالصحافة مهنة ينبغي من يكون من يتولاها انسان لا تشوب سمعته شائبة

يمكن ان يطعن فيها من الناس وبالتالي من المهم جداً في هذه المهنة ان يكون الذين يتولون فيها المراكز المتقدمة والمسؤولة امام المجتمع ان يكونوا اناس شرفاء طاهري الذيل وليس هناك ما يمكن ان يكون مدخل عليهم والطعن في سيرهم وفي افعالهم ولذلك بقاء المادة (أ) هنا امر ضروري ومهم، طبعاً اقترحت اللجنة الموقرة اضافة عبارات توحى باستثناء رؤساء تحرير الصحف الحزبية من بعض الفقرات الواردة في هذه المادة فاستثنائهم مثلاً من ان يمارسوا بالاضافة الى وظائفهم كرؤساء تحرير وظائف اخرى في امكنة اخرى واعفائهم من المادة (د) يمكن ان نجعل رئيس التحرير المطبوعة الحزبية رئيس تحرير لأكثر من مطبوعة، اجتهدنا المتواضع انه لا ينبغي التمييز بين الناس فالوطنون الاردنيون متساوون امام القانون يمكن ان يقال ان الصحف الحزبية من الصعب عليها ان تضمن في جميع الاحوال العشور على رؤساء على صحفيين وهي الواردة في الفقرة (أ) يمكن ان يكون هناك تساهل في موضوع رئيس تحرير صحيفة حزبية لا يكون صحفياً مسجل في النقابة لكن ان يتقن اللغة وان يكون مسؤول عن مطبوعة دورية واحدة وان لا يمارس عمل في مطبوعة اخرى او عمل باضافة نعتقد بكل صدق وامانة انه من الضروري ابقاء هذا الشرط على الصحف الحزبية ايضاً والقرار طبعاً للمجلس الكريم وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجدة خليفة كمقرر: سيدي

بالنسبة لما اثاره معالي الزميل سليم الرعي من ان المادة التي اضيفت وهي الفقرة (هـ) بأنها قد وردت في المادة (١٦) الغت النظر الى ان هنالك تمييز ما بين ما نص عليه بالمادة (١٦) وما هو منصوص عليه في المادة (١٤) حيث في المادة (١٦) ان يكون للمطبوعة المتخصصة هنا حددت المطبوعة المتخصصة بينا هنا بشكل عام للصحفي او للصحافة بشكل عام لان يكون رئيس تحرير اي صحيفة ان يكون تتضمنه او يتضمن الشروط التالية ان تكون متوافرة فيه ولذلك اقتضى وجود هذا النص في هذه المادة كما مثل ما اقتضى نفس النص في المادة (١٦)، اما بالنسبة لما اثاره معالي الاستاذ وزير الاعلام حول موضوع الصحافة لا بد هنالك من مراعاة لموضوع الصحافة الحزبية ان يكون هنالك مراعاة لظروف الحزب التي يريد كل حزب ان يخرج صحيفة ولذلك قد لا يكون دافعه ان يكون تجارياً وان يكون من حوله اشخاص متخصصين كثر يستطيعوا ان يقوموا بالعمل، التخصصي المفروض على الصحافة بشكل عام ولكن للضرورة اقتضت ان يكون هنالك استثناء من صحافة الحزبية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: معالي الرئيس ان كلمتي تتعلق بشأن اخر او دوري شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً معالي الرئيس،

هكذا من الأصل

كنت أرغب بالحديث حول الشرط الذي اضافته اللجنة القانونية في رئيس التحرير وهو ان يكون رئيس التحرير غير محكوم بجناية او جنحة بعض الزملاء طالب بشطبها الحقيقة اذا تم شطبها قولي ستتوسع في الموضوع لأن هذا الشرط مثبت بجنايت كثير من المسؤولية لدى مؤسسي الاحزاب رؤساء المحاكم العليا مرعنا في كثير من المواقع في الدستور وكذلك الجمعيات الخيرية واللجان العليا فاذا تم شطب هذا الشرط هنا تتوسع حتى يصبح الأمر واسع ويصعب سده في المستقبل فلذلك انا مع قرار اللجنة في اضافة هذا الشرط وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو:

بسم الله الرحمن الرحيم، الرسول صلى الله عليه وسلم يقول (فعلكم يستقي وسنة الخلفاء الراشدين المرين)، ابو بكر وعمر منع قولين المرتد النائب الى امر ذي أهمية، ولا يعني وضع مثل هذا الشرط منع النائب من طلب الرزق بطرق ابواب اخرى اما ان يتولى رئاسة تحرير صحيفة من له سابقة اخلاقية فهذا امر خطير ولذلك اؤيد ما ذهبت اليه اللجنة القانونية في هذه النقطة، والثانية تصير الإقامة في عمل صدور المطبوعة هذا امر غير محتمل فيجب ان يكون الأمر موضع بحيث تكون اقامته في الاردن في اي بلد اما ان يلتزم بالإقامة في عمل صدور المطبوعة فهذا امر غير وارد.

ثانياً: في البند (د) او الفقرة (د) منع رئيس التحرير من أي عمل أو وظيفة بأجر ان

نقيد منع العمل بأجر اما بدون اجر فلا يجوز ان يمنع من كتابة عامود او تعليق او أي عمل اخر لا يتقاضى عليه اجر ولا يلزمه هذا العمل الاضافي عن عمله الاساسي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو ان نكون بعد هذا النقاش الشامل عن المادة ان تناقش هذه المادة ويجانبها المادة (١٦) وخاصة اقتراح اللجنة القانونية الذي ستعرضه بنبدأ كما اقترح الاستاذ الفقير، يعني المادة (١٦) النص العام والمادة (٢٤) النص العام فأرجو النظر اليها في ان واحد، الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكراً معالي الرئيس، انا اعتقد ان النص الوارد في المشروع وافي وتعديلات اللجنة متضمنة وخاصة الفقرة التي تكلم عنها الاخوان واصبح الحديث فيها مكروراً متضمناً في المادة (١٦) ولذلك اقترح وقف النقاش والتصويت على المشروع وشكراً. اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا الآن انتبهت الى الفقرة المادة (١٦) على انها تغطي ما كنت اود ان اقترحه وذلك في ان يكون الصحفي اردنياً عندما يكون رئيس تحرير، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير من الطرف الثاني حتى نبداً نصوت على الفقرات شكراً معالي الرئيس، الحقيقة انا

تكلت في الفقرة الأولى اعتماداً مني على اتنا سنسير عجل القاعدة لكن ما دام قد فتح المجال لنقاش المادة كاملاً فأنا الحقيقة في ملاحظات على ما اورعه بعض الاخوة حول فقرات هذه المادة الفقرة الأولى يكاد يكون الاجماع عليها بذلك لا مجال لمناقشتها هنا والفقرة الثانية كذلك ايضاً ليس فيها هناك خلاف يبقى الخلاف منحصراً في الفقرة (ج) و (د) وما اضيف من قبل اللجنة القانونية اما من حيث الفقرة (ج) فباعتقادي ان رئيس التحرير عندما يكون رئيساً لأكثر من مطبوعة دورية واحدة فهذا يعني انه عبقري زمانه وما اظن انسان وصل الى مستوى ان يدير اكثر من مطبوعة واحدة دورية ليكون مسؤول عن دوريتين او ثلاث او اربع فهذا باعقادي ابداعات ما وصل لها انسانا المعاصر لذلك ارى ان يبقى متخصصاً في دورية واحدة وان لا نفسح له مجال لتجذوا اخطبوطاً الى بقية الدوريات الاخرى ليمنع غيره من ان يمارس دوره كرئيس تحرير لهذه الدوريات اما بالنسبة للفقرة (د) فباعتقادي انها تتحدث عن وظيفة لها مسماً بمعنى انه موظف يأخذ راتب ومسؤول عن اشيء معينة فان يكون رئيس التحرير ثم ان يكون محرراً مسؤولاً ثم ان يكون مديراً عام، ثم ان يكون رئيس مجلس ادارة فهذا باعقادي هو الذي يحضر لذلك نريده رئيس تحرير فقط لا ان يتمدد ايضاً الى بقية وظائف هذه الدورية ليكون كما هو حال بعض الصحف عندنا فان الصحيفة تصدر باسم الصحفي فهو رئيس التحرير وهو المحرر المسؤول وهو النشار وهو القاري، ولذلك يعتبر يعني هو يتابع كله فنحن لا نريد ان يكون صحفياً يمثل هذا المستوى ليمارس جميع اعمال ووظائف

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

هكذا من الأشهر

معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء استاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس، بناءً على توجيهات معاليكم لي ان ينظر الى المادتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة في أن واحد فقد ظهر من كلام بعض الاخوان ان هنالك ليس في مفهوم محتوى المادتين بحيث ظهر للبعض ان المادتين متشابهتان الواقع ان هنالك خلاف كبير جداً بينهما المادة (١٤) وخاصة بعد تعديل اللجنة القانونية تتكلم عن المطبوعة الصحفية المطبوعة الدورية بحسب التعريفات لها (٣) انواع من المطبوعات، مطبوعة صحفية ومطبوعة متخصصة ونشرة وكالة الانباء الاردنية في المادة (١٤) نحن نتكلم عن رئيس التحرير المسؤول عن المطبوعة الصحفية يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية هذه المادة (١٤) مادة (١٦) تتكلم عن المطبوعة المتخصصة يجب ان يكون كسماً تفضل الأخ الدكتور مقرر اللجنة بالانابة، المادة (١٦) تتكلم عن الصحيفة المتخصصة يجب ان يكون لها كذا وكذا اذن كل مادة تختلف عن المادة الاخرى لذلك جاءت بعض المواد تختلف عن المواد الاخرى في مادة (١٦) جاء ان الشخص يجب ان يتقن لغة تتعلق باختصاص الصحيفة التي يصدرها باعتبارها انها صحيفة متخصصة، لذلك سيدي الرئيس وبناءً بما ان جاء في المادة (١٦) ان يكون للمطبوعة الصحفية رئيس لتحرير ان يكون اردنياً صحفياً اردنياً اقترح ايضاً ان يكون هنا في رئيس المطبوعة الصحفية ان يكون صحفياً اردنياً ايضاً رئيس التحرير،

لان لا يكتفى بما جاء بالمادة (١٦) لأن المادة (١٦) تتكلم عن المطبوعة المتخصصة وليس عن المطبوعة الصحفية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نعود الآن الى عرض الفقرات فقرة فقرة بعد هذا الاستعراض الطويل، لم تسجلوا اسمائكم نحن الآن النقاش لكم ان تناقشوا كل فقرة بفقرتها اي ملاحظة عليها وارد اذا كان اعرض عليكم الفقرات وطلب من الاخوان وتم الحديث اكثر من اخذ قرار نبداً بمناقشة الفقرات اي ملاحظة استاذ الدغمي ترد على الفقرات نعطيكم الدور انشاء الله انت والاستاذ عويدي العبادي الفقرة، النص العام يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي:-

واللجنة تستبدل ذلك بالعبارة التي امامكم، يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي: بعبارة يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه مايلي:

هذا المطلع معروض على المجلس الكريم وان كان هناك ما سمعت اي تعديلات من الاخوان الذين تحدثوا، هل توافقون على هذا التعديل؟ الموافق على التعديل الرجاء رفع الأيدي الأصوات.

السيد الأمين العام: ٤٢ - ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٤٢ من ٤٩، وموافقة على هذا التعديل الآن الفقرة (أ) التعديل المطلوب النص الاصل وتعديل اللجنة اقترح الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة دون ان يكون هناك لغو في

صحفياً مسجل في النقابة، من يوافق على ذلك؟ الأصوات.

السيد الأمين العام: ٨ - ٤٨.

معالي رئيس المجلس: ٨ من ٤٨ وغير موافق على ذلك، ان يكون صحفياً حسب تقرير اللجنة، من يوافق على ذلك؟ الأصوات رجاءاً حسب تقرير اللجنة.

السيد الأمين العام: ٣٣ - ٤٨.

معالي رئيس المجلس: ٣٣ من ٤٨ وموافقة على ان يكون صحفياً حسب تنسيب اللجنة. الفقرة (ب). موافقة ما في معارضة معناه اغلبيه كبيرة موافقة.

الفقرة (ج)، في اقتراحات تعرض الاقتراحات، تقرراً الاقتراحات على الفقرة (ج)، ما في اقتراح مثني عليه لـ (ج)، تفضل ما في على (ج) ما في مسجل عند الامانة تفضل استاذ فخري انت صاحب الاقتراح، طيب اذن (ج) معروضة على المجلس الكريم، في شطب (ج) مثني عليه، طيب في اقتراح بشطب (ج) كلها ومثني عليها ومعروضة على المجلس، هل يوافق على شطبها؟ من يوافق على شطب (ج)؟

السيد الأمين العام: ٥ - ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٥ من ٤٩ ما حد راد عليها، طيب اذا موافقة على (ج) كما وردت من اللجنة، (د) وشطب عملاً، حسب قرار اللجنة ان لا يمارس وظيفة اخرى، نعم في اقتراح بشطب (د) ما سمعنا شيء، الامانة العامة في اقتراح بشطب (د) لم يثنى عليه مثني نفس الخمسة السابقين، الآن الشطب لـ (د) من

النص ولغو في النصوص القانونية معروف انه عيب في النص التشريعي، نحن اقربنا في بداية هذا المشروع بأن الصحفي يجب ان يكون مسجلاً في النقابة وهنالك شروط معينة في قانون نقابة الصحفيين للتسجيل في النقابة لذلك لا داعي للفقرة (أ) بكاملها فاقترح ان تكون مختصرة على الوجه التالي:-

ان يكون صحفياً مسجلاً في النقابة فقط هذا اقتراحي اذا وجدت من يثنى عليه فأرجو طرحه للتصويت.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تقترح ان يكون صحفياً فقط.

السيد عبدالكريم الدغمي: مسجلاً في النقابة.

معالي رئيس المجلس: مسجلاً في النقابة، طيب هل هناك من يثنى على ذلك، تثنى على ذلك، الاستاذ الفقير على نفس النقطة.

الدكتور علي الفقير: نفس النقطة معالي الرئيس، تعريف الصحفي معالي الرئيس في بداية القانون نقول كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين معمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفق لاحكامه اذا ليس هناك من ضرورة ان نزيد ان يكون صحفياً فقط وكلمة اردني لا ضرورة لها لانه لا يكون صحفياً في هذا البلد الا اذا سجل في النقابة الاردنية لذلك هو صاحب مسجل في النقابة، هذا تزايد معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: طيب اذا سمحتم الاقتراح الاستاذ الدغمي وثني عليه، ان يكون

هكذا من الأهل

يوافق على ذلك؟

السيد الامين العام: ٩ - ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٩ من ٤٩، تقدم اذا يبقى قرار اللجنة القانونية وتنسيب اللجنة القانونية لـ (د) الآن (هـ) المضافة، موجود عندك (هـ) و (و) من اللجنة القانونية، نعم، (هـ) اضافة يتبعها الترقيم (هـ) مضافة من اللجنة، من يوافق على ذلك على تنسيب اللجنة القانونية من يوافق، اقتراح وهو لا (هـ) تتعلق بماذا ان يكون رئيس التحرير غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة هذا تقرير اللجنة ومعرض على المجلس، من يوافق على ذلك؟ تعد الاصوات رجاءاً.

السيد الامين العام: ٣٦ - ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٣٦ من ٤٩. وموافق عليها وتنسب (هـ) موافق عليها مضافة، (و) ان يكون رئيس التحرير مقيم اقامة فعلية في محل صدور المطبوعة واقتراح عليها ان يكون في المملكة الاردنية الهاشمية في الاردن هناك (و) معالي وزير الاعلام طالب في الاردن داخل المملكة نص، من يوافق على ذلك، اغلبية كبيرة. اذن (هـ) و (و) اذا الترقيم ومطروح على المجلس الكريم تعدلت تحت (١)، (٢) فيما عدل ما ورد في البندين (ب) و (هـ) لا تنطبق احكام بنود الفقرة السابقة على رئيس التحرير المطبوعة التي يصدرها حزب.

من يوافق على ذلك؟ الايدي رجاءاً؟ اغلبية كبيرة وموافق عليها، اعادة مع التعديل والترتيب موافقة على ذلك. المادة الخامسة عشر

السيد المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ١٥ - رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها، كما يعتبر كاتب المقال الذي نشر في المطبوعة مسؤولاً عما ورد فيه.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٥)

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم، اعتقد معالي الرئيس ان المسؤولية يجب تقع على كاتب المقال لان ايقاع المسؤولية على رئيس التحرير سوف يعطي رئيس التحرير الحق في اختزال ما يشاء او منع نشر ما لا يتفق مع ما يعتقد صحياً لذلك كاتب المقال وهو شخص مسؤول امام القانون وتنطبق عليه كل احكام القانون يجب ان يكون هو المسؤول الوحيد عما يكتب في الجريدة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: المسؤولية

هنا ان رئيس التحرير هو المسؤول عن كل توجه صحيفته ولذلك يجب ان يكون له رأي فيما ينشر وفيما لا ينشر باعتباره هو المسؤول ناحية اخرى

ثانية بأنه اذا كان هنالك تحديد للمسؤولية في كاتب المقال فأيضاً كاتب المقال شريكاً معه في النشر فالمسؤولية في نشر المقال تقع على عاتق رئيس التحرير كما تقع ايضاً على محرر المقال او كاتب المقال.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عيسى.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس مع التأييد المطلق في ان يكون رئيس التحرير مسؤولاً عما ينشر في مطبوعته لكن لا يمكن اعتبار كاتب المقال الذي نشر في المطبوعة مسؤولاً عما ورد فيه ماذا لو قام احد المحررين بتحرير مقالة شخص ما قبل الطباعة او اثنائها وخاصة اننا نعلم ان كاتب المقال لا يتواجد اثناء التحرير وطباعة المقال، هل نحمل كاتب المقال ما قد يترتب على الاعيب الآخرين في الصحيفة؟ لذا اترح ان يكون النص للمادة على الشكل التالي:-

رئيس التحرير مسؤولاً بمفرده عن كل ما ينشر في المطبوعة التي يرأسها ويحررها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم شكراً معالي الرئيس، الحقيقة اننا مع بقاء النص لأن المسؤولية مشتركة ونحن من الواقع نلاحظ ان بعض الصحف قد تكتب مقالاً يسمي الى شخص او الى جهة فاذا ما روجع رئيس التحرير يقول لك والله هذا احد المحررين كتبه وروح دور على فلان وروح دور على فلان

وهذا ما يعني نحسه وبالتالي حقيقة هذا يعني يسيء الى كثير من الناس ولدينا امثلة من الصحف الصادرة في كثير من بلادنا وفي غيرها لذا فالمسؤولية مسؤولية مشتركة ويجب ان ينص على هذه وان يشدد عليها ليكون مسؤول مباشر مش فقط والله مدير شركة ويضع عنده اي ناس يشتغلوا وهو مش مسؤول عنهم ايش يشتغلوا ولذلك ارجو ان لا تضع هذه القضية في مطاطية النصوص وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، يعني قد يبدو للوهلة الاولى اننا اذا ابقينا على المسؤولية فقط منحصرة في كاتب المقال وكأننا مع حرية صحافة، انا بالعكس يقول هذا يقيد حرية الصحفي والصحافة ايضاً لا بد ان تكون المسؤولية مشتركة ورئيس التحرير هو المهيمن على الصحيفة من اول ورقة الى اخر ورقة فيجب ان يكون مسؤول عما يصدر في هذه الصحيفة من مخالفة لاحكام هذا القانون، اكثر من ذلك سيدي الرئيس انا اقترح ان نضيف ايضاً المطبوعة نقول المطبوعة الصحفية ايضاً الآن احدى الصحف مثلاً نشرت مقالة او اي شيء من هذا القبيل بحق انسان بريء ولجأ للمحاكم للمطالبة برد اعتباره وشرفه وطالب بالتعويض كاتب المقال قد لا يكون لديه ما يعرض الضرر الذي لحق بالمتدعي عليه ايضاً رئيس التحرير هو موظف قد لا يكون لديه ما يعرض ايضاً الحقيقة المعتدى عليه الي قادر على التعويض هي المطبوعة الصحفية واحنا الآن في

هكذا من الأصل

محاكم في قضايا ترفع على الجرايد بالذات وعلى رئيس التحرير وعلى كاتب المقال، أنا استغرب كيف نستثني المطبوعة الأصل ان تكون المطبوعة هي الضامنة لأن حقيقة الترخيص ليس فقط مزايا ومسؤوليات سيدي الرئيس وهي مسؤولية عن اعمال رئيس التحرير وكاتب المقال، لذلك اقترح ان يبقى رئيس التحرير وان نضيف للمسؤولين أيضاً المطبوعة الصحفية ورئيس التحرير وكاتب المقال مسؤولين عما ... الخ المادة اقترح اضافة كلمة المطبوعة سيدي الرئيس .. شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيبان: معالي الرئيس في الحقيقة لا بد من التثنية على ما تقدم به الدكتور الخصاونة الى ان نضع المسؤولية على كاتب المقال فقط وذلك بالاضافة الى الاسباب التي ذكرها هو ضرورة التحيز وهذا سبب اخر بين رئيس التحرير وكاتب المقالة رئيس التحرير مسؤوليته ادارية، مسؤوليته ادارية في ادارة الصحيفة ومن حقه دوئها نص من حقه ان لا ينشر او ان لا يوافق على نشر مقال، لكن لا يجوز تحميله مسؤولية رأي غيره بعد ان يقرر ادارياً في داخل الصحيفة نشر مثلاً لا يجوز تحميله مسؤولية رأي غيره، في الحقيقة ان جعلناه مسؤولاً انا اعتقد ان هذا يسيء الى حرية الرأي لكن المواطن عندما هو يصبح المسؤول نحن نحمل التزام الالتزام المفروض مقابل هذه المسؤولية للمواطن الكاتب او صاحب الرأي على رأيه وليس رئيس التحرير لأن رأي المواطن

بتحمل مسؤولية هذا الرأي هو كرئيس التحرير في تحمل مسؤولية رأيه فلا يجوز ان نحمله ما ليس هو مسؤول عنه انا اعتقد ان حرية الرأي تقتضي ان نحمل صاحب الرأي رأيه مسؤولية رأيه وليس رئيس التحرير وهذا لا يمنع ابدأ ان رئيس التحرير يمنع نشر مقال قبل ان يظهر في الصحيفة في اليوم التالي، شكراً معالي الرئيس. معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس في الحقيقة انصرف ذهن كثير من الاخوة الزملاء الى ان الصحيفة لا تنشر الا المقالات ولكن ولو امعنا في النص فان رئيس التحرير مسؤول على النشر في المطبوعة والنشر في المطبوعة امور غير المقال بنشر الرسم الكاريكاتير وينشر الاعلان ونشر ايضا الصور والتي قد يكون منها ما يخل بالأخلاق، بنشر الخبر، بنشر التعليق، بالاضافة الى المقال فلذلك مسؤولية رئيس التحرير عن كل ذلك الذي ينشر في صحيفته ثم يكون ايضاً صاحب المقال مسؤول عن المقال الذي يكتبه وينشر في الصحيفة، فمسؤولية رئيس التحرير لا تنحصر في المقالات كما انصرف الكثير من الاخوة في فهم هذا الموضوع بل في امور بكل ما ينشر في هذه الصفحة من تعليقات واخبار ورسوم واعلانات ودعايات الى غير ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، ملاحظاتي على هذه المادة في ناحيتين

مشتركة ما بين رئيس التحرير وما بين كاتب المقال، لذلك لا اوافق من طالب باضافة ايضاً كلمة المطبوعة لأننا لا نريد ان نجعل المطبوعة تحت رحمة المصادرة والمنع لأننا اذا جعلنا المطبوعة مسؤولة والمطبوعة كما نعلم ملك لكثيرين من المواطنين قد تكون شركة مساهمة عامة فهل مع ذلك انني اغلق هذه الصحيفة لأنها نشرت مقالاً قصر رئيس التحرير في تدقيقه او ان كاتب المقال لم يسأل او انه سأل باعتقادي الاقتصار في المسألة على رئيس التحرير وعلى الكاتب كاف ولا ينبغي ان ندخل المطبوعة تحت بند الجزاء لأننا نعاقب شعباً وانساناً اردنياً لا ذنب له في ما ينشر فلو ان رئيس التحرير هو الذي خان امانتها المسؤولية فنشر ما ادى الى اغلاقها هل يعني ذلك اننا نفسح مجالاً لاغلاق المطبوعات الصحفية بحجة ان شخص او رئيس للتحرير قد يتجاوز حدوده فأنظر ما لا يميزه لقانون لذلك ارى ان يبقى النص كما ورد في المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، المسؤولية يجب ان تكون مشتركة وذلك لضبط الامور وبل انا انني على ما ذكره الزميل معالي سليم الزعبي بان المطبوعة يجب ان تتحمل، لكني اقترح ان يكون النص في نهاية المادة بما يلي:-

وتتحمل المطبوعة الضمانات التي يقرها القضاء نتيجة الاخطاء في هذا المعنى وارى ان المسؤولية المشتركة قضية بديهياً لا تحتاج الى كل هذا النقاش وليس معقولاً ان يتحمل الكاتب

الناحية الاولى ارى ان تكون هذه المادة في الترتيب بعد المادة (١٧) من مشروع القانون لأنها مادة عامة تتحدث عن رئيس التحرير لأي مطبوعة سواء كانت مطبوعة صحفية او مطبوعة متخصصة او نشرة اخبار من وكالة الانباء وكلها تقتضي ان يكون لها رئيس تحرير، فهذه المادة قد توهم من خلال ايرادها بعد المطبوعة الصحفية ان المسؤول هنا هو فقط رئيس تحرير الدورية الصحفية ونحن نريد ان نعطي هذا النص عموماً ليشمل كل رئيس تحرير لذلك اقترح ان تكون بعد المادة (١٧) المتعلقة بمطبوعة او المادة (١٧) المتعلقة بالمدير المسؤول عن دار النشر ودار الدراسات والبحوث والقياس ... الخ، ان تكون مادة عامة لكل ما سبقها من المواد التي تتحدث عن المطبوعات بأنواعها المتخصصة هذه ناحية، الناحية الثانية انا مع من يوجب بقاء هذا النص لأننا نؤمن ان اقتصار المسؤولية على الكاتب فقط يعني ذلك ان الكاتب الذي لا وجود له في الاردن خاصة وان الكتاب كثر فقد يكون من دولة اخرى او من جهة اخرى خارج الاردن فلو حصرنا المسألة في الكاتب فقط فقد لا يأتي الاردن طيلة حياته فعندئذ سينشر سمومه من خلال الصحيفة ويكون رئيس التحرير بمعزل عن المسألة لأن المسؤول عن كتابة هذا المقال هو كاتب المقال وكاتب المقال غير موجود؟ هب ان صحفياً من دولة ما وقد يكون مستقبل من خلال المفاوضات السلمية صحفي يودي بلس مقالاً مسموماً ينشر في جريدة او صحيفة او ما اشبه ذلك، فهل يعني ذلك اننا لا نسأل رئيس التحرير الذي يدخل في اطار هذه المخالفة الكبيرة جداً لذلك ارى ان تكون المسؤولية

هكذا من الأشهر

وحده المسؤولية كما ذكر سماحة الشيخ فقد يكون في الخارج ولذلك ننظر لهذه البداية فأني اقترح وقف النقاش في هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: بالنسبة لموضوع المسؤولية في الحقيقة اننا هنا نتطرق الى المسؤولية الجزائية وهناك من التسبب في ايقاع الضرر او وجود المخالفة ولذلك نجد ان كاتب المقال له سبب من المسؤولية فهو مسبب وايضاً الذي ينشر تسبب ايضاً في الحاق الايذاء او الحاق الضرر او وجود المخالفة ولذلك يقتضي وجود الاشتراك الجزائي لما بين رئيس التحرير وكاتب المقال، ناحية اخرى ثانية بالنسبة لما تفضل به سماحة الدكتور علي الفقير فيما يتعلق بنقل مادة من مكانها الى مكاناً اخر تلاحظون ايها الاخوة ومعالي الرئيس بأن هنالك نسق قانوني صارت عليه او صار عليه هذا القانون ابتداءً بأنه تكلم بصورة عامة عن حرية الصحافة ثم ابتداءً في موضوع رئيس التحرير منذ المادة تقريباً (١٣) والمادة (١٤) والمادة (١٥) و(١٦) و(١٧) تقريباً و(١٨)، حتى ينتقل بعد ذلك من رئاسة تحرير الى مالك المطبوعة ولذلك النسق القانوني جاء هنا متسقاً ومكانها معقول الا اذا رأى المجلس غير ذلك، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: اقترح وقف المناقشة والتصويت على المادة كما وردت من الحكومة وإن تكون المسؤولية مشتركة بين رئيس

التحرير وكاتب المقال، شكراً.

معالي رئيس المجلس: في ناس ثنوا عليه سمعت تثنية، طيب خيلنا نحكي اثنين وواحد مع واحد ضد مش هيك، مش موضوع النقاش نحن بدنا مع المناقشة، تفضل الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، انا مع المناقشة لأن الموضوع لم يتضح بهذا الخصوص أولاً اثني على اقتراح الاستاذ سليم الزعبي بأن تكون المسؤولية مشتركة بين الكاتب ورئيس التحرير والمطبوعة الصحفية نفسها، لماذا؟ لأن ذلك مقرر في القانون المدني الذي هو عامة القانون الخاص جميعه، القانون المدني يسأل المتبوع عن عمل التابع وبالفقه الاسلامي ايضاً المتبوع يسأل عن عمل التابع واذا تصور بعض الزملاء ان العقوبة فقط هي التي توقع على الكاتب فنحن نبحث بخاصية اخرى هي الحقوق الشخصية للمواطنين فهب ان صحفياً اردنياً وليس من الخارج كما ذكر الدكتور علي الفقير صحفياً اردنياً من الداخل لا يملك شروى نفير وهاجم احد الناس بظلم ويدون وجه حق واقام عليه الدعوى وهو غير مضمون من رئاسة التحرير ومن الصحافة ومن الذين يملكون الصحافة بشكل عام فمن اين يحصل المتضرر على حقوقه الشخصية اذا كان هذا الصحفي لا يملك شيئاً، المسؤولية فعلاً مسؤولية مشتركة حسب القانون المدني وحسب الفقه الحنفي في الشريعة الاسلامية وايضاً حسب الوضع العقلائي المنطقي للنص يجب ان يكون مسؤولاً لرئيس التحرير يعين بقراراً من

المطروحة، هناك اقتراح وثني عليه وهو اضافة والمطبوعة الى رئيس التحرير والكاتب وثني عليه، اقراء السيد الامين العام.

السيد الامين العام: هناك اقتراحان، الاقتراح الاول من سعادة الدكتور يوسف الخصاونة وهو ان يكون كاتب المقال هو المسؤول الوحيد عما ينشر بالمطبوعات وتمت التثنية عليه.

معالي رئيس المجلس: فني عليه، الآن حصر المسؤولية برئيس التحرير، من يؤيد هذا الاقتراح؟ نعم والكاتب عفواً استاذ يوسف الآن المسؤولية على الكاتب وليس على رئيس التحرير من يؤيد ذلك؟

السيد الامين العام: ٤٠ - ٤٩.

معالي رئيس المجلس: ٤ من ٤٩، من يرى الاضافة الاقتراح الثاني الامين العام.

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني وهو اقتراح من معالي الاستاذ سليم الزعبي يقول، رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما تعتبر المطبوعة وكاتب المقال الذي نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه.

معالي رئيس المجلس: واحد واحد نصوت عليه، من يؤيد هذا الاقتراح؟ المطبوعة فقط ويبقى المشروع المقدم موافقة اللجنة عليه، يقرأ مرة ثانية صياغة جديدة.

السيد الامين العام: الاقتراح رئيس التحرير مسؤولاً عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما تعتبر المطبوعة وكاتب المقال الذي نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه.

مجلس ادارة المطبوعة اذا كانت شركة او بقراراً من صاحب المطبوعة اذا كان فرداً والكاتب لا يكتب الا بأذن رئيس التحرير وعبر مقاله على رئيس التحرير اذا لماذا لا يكون رئيس التحرير والمطبوعة مسؤولاً عن الحقوق التي تلحق بالناس نحن نريد ان نوجد في هذا النص حماية لحقوق الناس حماية لحقوق الشعب، حماية لمن يحسه مفلاً صحفياً بدون وجه حق، لذلك اثني على اقتراح الاستاذ سليم بأن تكون المسؤولية مشتركة للثلاثة المطبوعة الصحفية، رئيس التحرير، الكاتب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، من مع ايقاف النقاش؟ بدنا واحد منكم يحكي، الاستاذ الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس، كما تفضل معالي الاخ ابو هارون لقد نوقشت هذه المادة كثيراً من قبل الزملاء واشبعت بحثاً وطلب الزميل اقبال باب المناقشة وتكلم معالي الاخ عبدالكريم ضد ايقاف النقاش واثني مع ايقاف النقاش والتصويت على ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، من يؤيد ايقاف النقاش وبدء التصويت على الاقتراحات المقدمة؟ ايقاف النقاش، من يؤيد هذا الاقتراح؟ الاصوات رجاءاً، ايقاف النقاش والتصويت على المادة.

السيد الامين العام: ٣٣ - ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٣٣ من ٥٠، اذن نعود بالتصويت على المادة، ونرى الاقتراحات

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس: طيب من يؤيد هذا الاقتراح؟ المسؤولية على الثلاثة رئيس التحرير والمطبوعة والكاتب، وقوفاً رجاء الذي يؤيد هذا الاقتراح وقوفاً تعاد.

السيد الامين العام: ٢٧ - ٥٠.

معالي رئيس المجلس: ٢٧ من ٥٠، وموافقة على ذلك، اذاً الاقتراح كما اقر الآن هو الموافقة عليه المادة (١٦) الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ١٦ -

١ - يجب ان يكون للمطبوعة المتخصصة رئيس تحرير مسؤولاً عما ينشر فيها، ويشترط فيه ما يلي:

١ - أن يكون اردنياً.

٢ - غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة.

٣ - ان يكون حاصلاً على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تخصص به المطبوعة، أو كانت له خبرات بتلك المواضيع تؤهله للعمل في المطبوعة.

ب - لغير الصحفي الحق في أن يكون رئيس تحرير مسؤول لمطبوعة متخصصة تدخل مواضيعها في مجال اختصاصه.

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٦) رأيت اللجنة ما يلي:

في البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة استبدال عبارة (ب) بعبارة (له) وعبارة (بتلك

المواضيع) بعبارة (في ذلك الموضوع).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الفقير نقطة نظام

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، كنت اقترحت معالي الرئيس في المادة (١٥) اعادة ترقيمها بحيث تكون المادة رقم (١٧) لأن نريد ان تكون مادة عامة تشمل كل ما سبقها من مسؤولية رئيس التحرير وثني على الاقتراح معالي الرئيس. لم اسمع تلبية على ذلك.

الدكتور علي الفقير: ثني عليه معالي الرئيس حتى المقرر بالانابة ثني عليه معالي الرئيس، هي نقطة نظام.

معالي رئيس المجلس: الامين العام مش مسجل عنده شيء لا أذكر يقول ان ثني على الرأي مش مسجل عندنا على كل حال الباب المفتوح لك اما بالترقيم نعود الآن او في نهاية المادة بنهاية القانون يعاد الترتيب بعد مرور المادة المعنية هناك لا مانع في اي وقت سواء الآن او في نهاية القانون، يعني القضية تنظيمية، الاستاذ الحصانة.

الدكتور يوسف الحصانة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس انا اوافق على هذه المادة تماماً لكن اقترح اعادة صياغة الفقرة (أ) بما يلي:- يشترط برئيس التحرير المسؤول للمطبوعة المتخصصة ما يلي:

فقط اعادة صياغة هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: طيب شكراً،

الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس في (أ) البند (٣) ان يكون حاصلاً على مؤهل علمي وفي السطر الثاني من البند (٣) ايضاً او كانت له خبرات وتساؤلي هنا، ما هو تعريف المؤهل العلمي؟ هل هو التوجيهي، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه؟ اي مؤهل علمي نتكلم عنه؟ تراعي في هذا الموضوع مؤهل علمي ان يكون الدرجة الجامعية الاولى والسطر الثاني او كانت له خبرات، ما هي نوع هذه الخبرات؟ ما هي الفترة الزمنية لهذه الخبرات؟ يجب ان تحددها واقترح ان تحدد بفترة (١٠) سنوات، على اساس ان في (٥) سنوات دراسية وايضاً (٥) سنوات فيما بعدها كخبرة تعاد عشر سنوات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزه منصور.

السيد حمزه منصور: شكراً معالي الرئيس، أولاً: انا اوافق على التصويين الذين اجرتهما اللجنة القانونية.

ثانياً: اثني على اقتراح الدكتور ذيب مرجي بخصوص الشهادة الجامعية الاولى.

ثالثاً: ارى ان يعاد النظر في الفقرة (ب) بحيث تُلغى (ب) ويضمن مضمونها في ثالثاً وعبارة وان لم يكن صحفياً وبالتالي لا مبرر لوجود (أ) و (ب) وتبدأ المادة كما اشار الدكتور يوسف الحصانة يشترط في رئيس تحرير مسؤول مع ما يلي:-

ولا داعي الى (أ) ولا (ب) ما دعنا ضمنا مضمون (ب) في البند (٣) وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

الدكتور ماجد خليفة كمقرر: معالي الرئيس، فيما يتعلق بالفقرة (٣) او البند (٣) من الفقرة (أ) هي تتعلق بمطبوعة متخصصة وهذه المطبوعة المتخصصة تكون اما لهية علمية او نقابة او هذه صورة وهو النص الذي نص عليه القانون بتعريفه بالمطبوعة المتخصصة المطبوعة التي تختص بموضوع او اكثر في مجالات معينة على وجه التحديد ولذلك نريد ان نشجع هذه المطبوعة المتخصصة التي تبحث في موضوع معين وان لا يكون هنالك عوائق ان نحدد أولاً من المؤهل العلمي قد يكون هنالك من هو حاصل على دبلوم ومدة الدراسة فيه سستان من الممكن ان يؤدي الغرض في الاشراف على هذه المطبوعة المتخصصة كذلك الأمر من الممكن ان يكون خبرة سنة او سستان بدون ان نضع تحديد لسقف معين ونحدد مما يقلل فرص ايجاد مثل هذه المطبوعات المتخصصة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس، كما تفضل معالي اخي المقرر قانون نقابة الصحفيين هي التي تقرر من هو الصحفي الذي سيتولى هذه المسؤولية عن تلك الصحيفة فلا نستطيع نحن بهذا القانون ان يكون هو حاصل على البكالوريوس او الدبلوم او

هكذا من الأهل

الماجستير... الخ. لكن عندي من المعلومات ان قانون نقابة الصحفيين هو الذي يقرر هذا الكلام وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: نلاحظ في المادة السادسة عشرة اننا نتحدث عن رئيس تحرير مسؤول في مطبوعة متخصصة فقلنا في شروطها ان يكون اردنياً، والفقرة الثانية والثالثة ايضاً لا ذكر لصحفي في هذا الموضوع فتأتي الفقرة (ب) نتحدث عن غير الصحفي في الفقرات السابقة كلها نتحدث عن غير الصحفي لأنه لا يشترط في رئيس التحرير المطبوعة المتخصصة ان يكون صحفياً بل يشترط ان يكون اردنياً اذا اردني هي اشمل واعم من ان يكون صحفياً اذن تخصيص العبارة في الفقرة (ب) لغير الصحفي ان يكون رئيس تحرير مسؤول مطبوعة متخصصة هذا بديهي مقرر في الفقرة الأولى ولذلك لا ارى هذه الفقرة (ب) لها وجوداً فيكتب فقط بالفقرة (أ) او ان يعد ترقيمها كالتالي يجب ان يكون المطبوعات بدون (أ) ما يلي (١)، (٢، ٣) ويكتب بذلك ويشطب الفقرة (ب) لاننا نتحدث عن صحفي في الفقرة (أ) ونتحدث عن غير الصحفي في الفقرة (ب)، لذلك ارى ان تشطب الفقرة (ب) وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، اذا رجعنا لتعريف المطبوعة المتخصصة

فهي المطبوعات التي تصدرها الاندية والجمعيات والمؤسسات المتخصصة في توزيعها على اعضائها او على الجمهور ولا ضرب مثلاً ذلك فأقول انه مثلاً لنفرض ان هناك في الاردن الجمعية الفلكية الاردنية او الجمعية الجيولوجية الاردنية هذه جمعيات متخصصة في فرع معين من فروع المعرفة ومن هنا جاء القانون يتساهل في موضوع في الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير فنص على انه يجوز ان يكون غير صحفي بمعنى انه ليس مسجلاً في نقابة الصحفيين من باب التيسير على المؤسسات الخاصة والاندية والجمعيات والنقابات ان تصدر نشرات تخصص موجه لأعضائه فهذا هو الذي يفسر لماذا نضيف ان يكون اردنياً لأن حين نقول انه لغير الصحفي وغير الصحفي قد لا يكون اردنياً استدرك المشرع هذه الثغرة فنص في هذه المادة بشأن رئيس التحرير للمطبوعة المتخصصة ان يكون اردنياً لسد الباب من ان يكون غير اردني فيصدر في الاردن مطبوعة متخصصة هذا رد على سماحة الدكتور الفقير، القول ان اقترحه هذا الاخوان انه ليس هناك ضرورة ان يكون يجب على المطبوعة المتخصصة في صدر المادة رئيس تحرير وان يكتفى بأن يقال يشترط في رئيس التحرير حذف الوجوب هنا لا ادري ما المبرور له انت تقول انه يجب ان يكون للمطبوعة المتخصصة رئيس تحرير ثم نتحدث عن الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير فالوجوب هنا ضروري والا اصبح من الممكن القول انه ليس بالضرورة ان يكون هناك رئيس لتحرير المطبوعة النص على وجوب ان يكون رئيس تحرير المطبوعة في صدر المادة ضروري ثم

نتحدث عن الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فخري.

السيد فخري قسوار: شكراً معالي الرئيس، يعني أولاً انا مع ما تفضل به معالي الوزير اؤيده فيما ذهب اليه من تفسير لمعنى المطبوعة المتخصصة وفعلنا يبدو ان هناك خلطاً بين المطبوعة المتخصصة والمطبوعة الصحفية الامر الذي دعى بعض الزملاء الى الحديث عن قانون نقابة الصحفيين وتعريف الصحفي هذه المادة وضعها المشرع ليعطي لغير الصحفي حق لم يكن له من قبل فهناك شؤون كثيرة في الحياة تحتاج لاناس متخصصين وتحتاج لمجلات متخصصة او مطبوعات او نشرات متخصصة، هذه تحتاج لتنظيم وبالتالي نضمها القانون في هذه المادة لكن لا يجوز ان تبقى الفقرة الثالثة من هذه المادة بهذا الاطلاق دون وضع بعض القيود فيها وخاصة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي وايضاً الخبرات فانا مع الزميل الدكتور ذيب مرجي بضرورة تحدد المؤهل العلمي لأنه غير محدد اطلاقاً يعني درجته غير محددة ولذلك انا اقترح لعل ان يكون الدرجة الجامعية الأولى واقترح ان تكون الخبرة ليست اقل من عشر سنوات فقط هذا التبديل، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم،

الحقيقة لي تعليق على رقم (٣) من (أ) وعلى رقم (ب) ايضاً من المادة نفسها ان يكون حاصله على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تتخصص به المطبوعة حقيقة المؤهل العلمي جاء هنا عائلاً وبالتالي قد يعطي المسؤولين عن الصحيفة المجال للتخلص من اصحاب المؤهلات الحقيقية ويضعون غير ذلك تحت هذا البند لذلك انني مع التثنية على ما قاله الزميل ذيب مرجي بأنه يجب ان تكون الأمور واضحة لأن المؤهل العلمي يجب ان لا يقل عن الشهادة الجامعية الأولى على الأقل اما بالنسبة للخبرات في نفس الرقم او كانت له خبرات بتلك المواضيع وايضاً اعتقد او كانت ان تضاف وكانت له خبرات بتلك المواضيع لتصبح بذلك السنوات الدراسية وسنوات الخبرة كلاهما معا جزءاً من الخبرات وجزءاً من المؤهل اما بالنسبة للفقرة (ب) لغير الصحفي الحق في ان يكون رئيس تحرير مسؤول مطبوعة متخصصة تدخل مواضيعها في مجال اختصاصه فأعتقد ان هذا البند يجب ان يبقى للأسباب التالية:-

فمثلاً هنالك مجلة متخصصة في الطب واخرى في النباتات واخرى في الرياضة فبالنظر الى اهم في ذلك هو ان يكون المقال الطبي او المقال الهندسي مستوفياً للشروط العلمية الصحيحة وان لا تكون فيه معلومات علمية غير صحيحة قد تؤدي في نهاية المطاف اذا كانت غير صحيحة بالضرر في القارئ والذين يبحثون عن الدواء او عن الشفاء وبالمقابل ايضاً يتعذر الاتيان بشخص صحفي يفهم في هذه المواضيع العلمية الدقيقة المتخصصة في الطب او الهندسة او ما الى ذلك، لذا فأنني ارى حقيقة ابقاء مادة

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي
وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس، انا اسف اني اضطر اني اتدخل مرة ثانية وفي هذا الموضوع ذكرت في سياق المداخلة الأولى ان القانون اراد ان يكون مرنا في التعامل مع مطبوعات لا يمكن الاحاطة بطبيعتها او نوعياتها لنفرض ان هناك نادي لتنس الطاولة او القروسية او اراد شخص ما ان يصدر مجلة رياضية، هل نشترط ان يكون مؤهله مؤهل جامعي؟ او ان يكون قد قضى عشر سنوات في الملاعب، من هنا جاء القانون يسير ولذلك لا افهم معنى التطبيق باشتراط المؤهلات، القانون يقول مؤهل علمي ذي علاقة في الموضوع فاذا هو حصر طبيعة المؤهل العلمي ولم يحصر درجته مؤهلاً علمي ذي علاقة في الموضوع، واذا لم يتوفر ذلك قال له او كانت له خبرات في ذلك الموضوع يعني لم ينص على عدد من السنوات والقصد من هذه المسألة في الحقيقة هو التيسير على المجالات المحدودة التوزيع التي توزع على اندية متنوعة وافواق مختلفة وتكتلات وتجمعات بشرية مختلفة من هنا جاء القانون يسير فليست افهم ما هي الحكمة الآن في التفسير وفي التطبيق ولذلك انا اميل اناشد الاخوة حضرات النواب المحترمين ان يجرؤ هذه المسألة اضاءة وقت

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعني
يكفي، الاستاذ حسني الشيب.

الدكتور حسني الشيايب: في الحقيقة انا مع ضرورة تقيد النص بمؤهل علمي وذكر الدرجة على ان لا يكون اقل من الشهادة الجامعية الاولى، لكنني اعتقد وخاصة وهذا يجيب في الواقع على تخوف من بعض، في بعض الحالات التي لا تشترط تخصص معين بعينه علمي كمجلة اطفال مثلاً او مجلة رياضية لذلك يمكن ان نعتبر الشرط الثاني بأن لا يكون (١٠) سنوات ونكتفي بـ (٥) سنوات خبرة بدل ما تكون عشر سنوات (٥) سنوات مؤهل علمي لا يقل عن الدرجة الجامعية الاولى او خبرة لا تقل عن (٥) سنوات بدل (١٠) انا اعتقد (١٠) قيد كبير وكبير جداً، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بقي الآن
المادة السادسة عشرة، مرتين ولا ثلاث تحدث
ونقطة نظام الشيخ على الفقيه.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، اود ان اوضح فقط مفهومي لهذه المادة في فقرتها (أ) و(ب) فقرة (أ) وقد وافقت معالي وزير الاعلام انه لا نفهم منها ان يكون رئيس التحرير صحفياً لو كانت الفقرة (أ) تعني ان رئيس التحرير يجب ان يكون صحفياً يكون عندئذٍ منطقي ان نقول في فقرة (ب) لغير الصحفي ان يكون رئيس تحرير لكن فقرة (أ) لا تعني ان يكون رئيس التحرير صحفياً انها مطلقة ان يكون اردنياً سواءً كان صحفياً او غير

معالي رئيس المجلس : شكراً، الآن المادة (١٦) فقرة (أ) مع التعديلات من اللجنة القانونية، الاخ الأمين العام اذا في مقترحات على بند (أ) حتى نطرحها للتصويت.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس، هناك اقترابين الاقتراح الاول قدم من سعادة النائب يوسف الحصاونة وهو اعادة صياغة لمنطوق بداية الفقرة ويقول كالتالي يشترط الرئيس التحرير المسؤول للطباعة المتخصصة ما يلي: (٤٠٣٠٢٠١).

معالي رئيس المجلس : مثنى عليه؟

السيد الامين العام: نعم مثني عليه نعم.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟ لم ينجح هذا الاقتراح، الاقتراح الثاني.

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني
يتعلق بالبند (٣) من (أ) من المادة (١٦) والمقدم
من سعادة النائب ذيب مرجي والذي ينص على
ما يلي :-

ان يكون حاصلاً على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تخصص فيه المطبوعة على ان لا يقل عن الدرجة الجامعية الاولى او كانت له خبرات في ذلك الموضوع لا تقل عن (١٠) سنوات تؤهله بالعمل بالمطبوعة.

معالي رئيس المجلس: مثني عليه، من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاقتراح واضح محدد حد ادنى في المؤهل شهادة جامعية وفي الخبرة (١٠) سنوات، مش موضوع زيادة ونقصان، نطرح الاقتراح للتصويت، من يوافق على ذلك؟

صحفي فتاتي بعبارة غير الصحفي كأننا فهمنا من هذه الفقرة ان الفقرة (ب) تتحدث عن الصحفي والفقرة (أ) لا تتحدث عن الصحفي بحال من الأحوال تتحدث عن اردنيًا يعتبر رئيس تحرير المطبوعة متخصصة اذا الفقرة (ب) ليست منطقية الورود في هذا المقام لأنها تأتي لتسّر لنا ما سبق وقرره في المادة او الفقرة (أ) لذلك الفقرة (أ) بشموليتها كافية والفقرة (ب) ليس لها من مجال لأن تذكر لأننا نتحدث لوقلتنا لغير الصحفي الحق في ان يكون رئيس تحرير طبيب والصحفي اين الحديث عنه ليس له ذكر في الفقرة (أ) ولذلك خلوا الفقرة (أ) على اطلاقها وعمومها والفقرة (ب) لا لزوم لها وانما مع مطالب وزير الاعلام بأن تبقى الفقرات (١) و (٢) و (٣) على ما هي عليه لأنها تعطي الوزارة مرونة في اصدار مجلات متخصصة في هذا الموضوع دونما تقيد بالمؤهل الجامعي الاول او تقيد بمدة خبرة معينة ونترك عندئذ هذه المجالات او المطبوعات المتخصصة للقارئ وللمجمهور يحكم عليها بأنها متقدمة او متطورة او غير متقدمة او غير متطورة ولذلك لا ينبغي ان تقيد ذلك باختصاصات معينة وما دامت مجلة متخصصة او مطبوعة متخصصة لا يمكن ان يلج هذا الباب الا من له علم وخبرة في هذا التخصص لا يمكن واحد من عامة الناس يتكلم عن الطب او عن الهندسة او عن التكنولوجيا لأن هذه امور لا يمكن التحدث فيها الا مختص فهي ضمناً لا يقدم عليها الا من هو متخصص لذلك انا مع ابقاء الفقرة (أ) بفروعها (١) و (٢) و (٣) وشطب فقرة (ب) لأنها غير منطقية ان ترد في هذا القانون وشكراً.

فَاذْكُوا مِنْ لَدُنْكُمْ

هذه ما بدنا وقوفاً، طيب هذا غير موافق عليه،
اي اقتراح ثاني؟

معالي رئيس المجلس: هناك اقتراح من
الاستاذ علي الفقير بشطب الفقرة (ب).
حتى نصلها بالاول بدنا (أ) الآن هل
يوافق المجلس الكريم على (أ) بترتيبها وتعديل
اللغوي الوارد من اللجنة القانونية؟ من يوافق
على ذلك؟ (أ)

السيد الامين العام: ٤٤ - ٥٥.

معالي رئيس المجلس: ٤٤ من ٥٥
وموافق على (أ) بترتيبها مع التصحيح اللغوي،
(ب) هناك اقتراح بشطب (ب)، من يوافق على
ذلك، ما في اقتراح بعد الاقتراحات دكتور
عوني، (ب) في مقترح بشطبها، من يوافق؟ هذه
بدون وقوف يا شيخ علي، ومن يوافق على
بقائها؟ اغلبية كبيرة. المادة (١٦) بمجموعها من
يوافق عليها، موافقة كبيرة، عفواً.

السيد حمزة منصور: مسؤولاً. خطأ
نحوي.

معالي رئيس المجلس: اللغوي يصحح،
اذا المادة (١٦) موافق عليها بشقيها (أ و ب).
الآن نرفع الجلسة لمدة ريع ساعة ثم نعود، ترفع
الجلسة.

* وهنا رفعت الجلسة لاداء الصلاة *

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، نعود
الآن الى جدول الاعمال البند الاول موضوع

هذا الصباح وبعد ان استمعنا الى الاستاذ مقرر
لجنة الحريات وبناءً على طلب المجلس الكريم
نطلب من سيادة رئيس الوزراء ان يلقي كلمته
رداً على بيان اللجنة التي استمعنا اليها هذا
الصباح، سيادة رئيس الوزراء.

سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب

لقد قرأت بكثير من العناية والاهتمام
تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم
(١) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ والمقدم الى مجلسكم
الكريم، وانني اؤكد لكم، بأنني سأعامل مع
هذا التقرير بمنتهى الجدية، لاود أن ابين
الملاحظات التالية والتي تمثل رأي الحكومة في
قضية من أكثر القضايا استثناءاً باهتمام الحكومة
والناس على السواء.

- يشير التقرير في مقدمته الى وقوع مخالفات
عديدة للأحكام التي كفلتها مواد الدستور من
(٥) الى (٢٣)، وان اللجنة خرجت بقناعة
بأن الحكومة لم تتخذ اجراءات جادة في علاج
هذه القضايا والممارسات الخاطئة والمخالفة
لأحكام الدستور.

لقد جاءت هذه الملاحظة كغيرها من
ملاحظات التقرير بشكل تعميمات تفتقر في
معظمها الى الدقة والشواهد والاثبات، كما
يتجاهل ما صرح منها ذكر المرجعية الدستورية
والقانونية لتلك القضايا والممارسات. ان جميع
التقارير التي تعني بمتابعة قضايا الحريات العامة

فيه الحكومة واجهتها المختلفة ومجلسكم الكريم
وكل مواطن في هذا البلد يجب ان لا يصرفنا عن
التبصير الدقيق لكل خلل طارئ او تجاوز لا
يستند الى قانون.

ولهذا كله فان اللجنة عندما تقرر انها
توصلت الى وقوع مخالفات لأحكام المواد (٥) الى
(٢٣) من الدستور لم تشر الى حقوق المواطنين
وواجباتهم التي كفلها الدستور انما هي مقيدة
بالقانون الذي يجيء ذكره صراحة بالدستور،
وبالتالي فان المواطن الذي يخرق القانون ويقوم
بأفعال خارجة عن احكامه عليه ان يتحمل
مسؤولية اعماله.

وباستعراض ما توصلت اليه اللجنة في
تقريرها ومدى التطابق ما بينها من جهة وبين
القانون والحقيقة وواقع الاجراءات من جهة
اخرى فاننا نجد ما يلي:-

الاعتقالات:

لقد قمت ومنذ الساعات الاولى لتسليمي
مسؤولياتي باصدار التعليمات الى الاجهزة
الامنية لمراعاة كافة القواعد القانونية اثناء تأديتهم
لواجباتهم... ولقد تأكد لدي بقناعة تامة ان
هذه الاجهزة تقوم بعملها وبواجباتها بكل
مسؤولية وانضباط وتقيد تام بأحكام القانون في
جميع الاحوال رغم ما يحيط عملها في اغلب
الاحيان من ظروف صعبة محفوفة بالمخاطر
وطبيعة حذرة تفرض عليها ان تتخذ احتياطات
احترافية كثيرة اثناء تأدية الواجب لحماية حرية
المواطن وتوفير امه واستقراره.

وقد تنشأ حالات فردية تستدعي المتابعة.

وحقوق الانسان في العالم تحيء دقيقة متوازنة في
عرضها فتشير الى الايجابيات ولا تكتفي بذكر
السلبيات، كنت اتمنى ان يتضمن التقرير عرضاً
شاملاً لما حققه الاردن في مضمار الحريات العامة
وحقوق المواطنين لأن مثل هذه التقارير يتم
رصدها على المستوى الدولي من جميع الجهات
التي تتابع حقوق الانسان.

انتم تعلمون اننا نجحنا كمجتمع موحد
ومتماسك، وبفضل تجربتنا الديمقراطية، في
حل المسائل الجوهرية والاساسية التي من شأنها
تعزيز الاطار القانوني والواقع العملي لمراعاة
قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان حيث تم
اطلاق الحريات العامة، كما كفلها الدستور،
وفي طبيعتها حرية الفكر والتعبير، وتم الغاء
الاحكام العرفية وقانون الدفاع لعام ١٩٣٥.
واعطي القضاء حقه الكامل في حماية الحقوق
الدستورية للمواطنين من خلال تعديلات
تشريعية جوهرية.

هذا بالإضافة الى استمرار بذل جهد
حقيقي من اجل استكمال بناء حلقات الحريات
العامة الاخرى والاجراءات الدستورية لاقرار
قانون الاحزاب السياسية وقانون المطبوعات
والنشر والذي تمثلت خلال مناقشتها اعلى
مراتب التعاون والمسؤولية بين الحكومة وبين
مجلسكم الكريم.

انا نفخر في الاردن بما حققناه في مجال
الحريات العامة الامر الذي تشهد به كل التقارير
التي تصدرها المنظمات العالمية المختصة بمنظمة
العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الانسان
... الا ان هذا الانجاز الكبير والذي شاركت

هكذا من الأهل

والحكومة على اتم الاستعداد للنظر في اية قضية محددة قد يكون فيها خروج او تجاوز للقانون ... ولكنني ارجب في طمأنة السادة النواب المحترمين بشأن كل ما ذكره تحت بند الاعتقالات، انما هي حالات فردية تتم وفق احكام القانون اذا حدثت ... كما ان السجون تخضع لاحكام القانون من حيث الزيارة والتفتيش والزيارات الدورية من المنظمة الدولية للصليب الاحمر التي تشير تقاريرها وتقارير منظمة العفو الدولية الى مراعاة كاملة للشروط الواجب توافرها في هذه الاماكن سواء من حيث الظروف البيئية او الشروط الانسانية.

وان لفظ التعذيب، الذي ورد ذكره في التقرير بما يحاط به من قصص مختلفة اساسا ولا صحة لها فقد ثبت ذلك ثبوتا يقينيا وبحكم قضائي قطعي صادر عن محكمة رسمية بعدم صحة الاتهام بالتعذيب.

المخابرات العامة وتدخلها بالتعيينات.

ان الحكومة ملتزمة بعدم تدخل الاجهزة الامنية في موضوع التعيينات من حيث المبدأ وهو اجراء حرصت الحكومة على تطبيقه منذ قيام مجلسكم الكريم ... كما ان دائرة المخابرات العامة تلتزم ببلاغ رئيس الوزراء الصادر في عام ١٩٨٩ والمتعلق بالاستمزاز الاممي ... غير ان الحكومة كانت قد اعلنت في حينه بأن هناك بعض الوزارات التي لا بد من أن تكون لادارتها معرفة كاملة بخلفية المرشح للتعيين، وفي طليعة هذه الدوائر رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الاعلام ... كما ان بعض المؤسسات وجدت نفسها امام واقعها المتعلق بالبعد

الاستراتيجي للوطن ولا تتحمل المخاطرة بامنها من حيث انتاجها او من حيث الواجب المناط بها ... ومن هذه المؤسسات: مصفاة البترول والاذاعة والتلفزيون والملكية الاردنية وسلطة الطيران المدني وبالتالي اصبح توفير أمنها وحمايتها واجبا على الدولة وليس من المصلحة التهاون فيه.

اعادة المفصولين سياسيا:

يعترف التقرير بعملية عودة المفصولين سياسيا ولكن برواتب وامتيازات اقل مما توجبها الانظمة التي كانت سارية عند فصلهم ...

ان معالجة هذه القضايا التي تحكمها الانظمة المرعية القائمة حاليا انما هي في طريقها للحل بعد ان تم تعديل بعض هذه الانظمة وتم تعديل علاوات الاطباء والمهندسين وسيستفيد من هذا التعديل جميع الذين فصلوا لأسباب سياسية وأعيد تعيينهم بعد عام ١٩٨٨.

اما بخصوص حملة شهادة الدراسة الثانوية العامة وما دون والذي يحول قانون التربية والتعليم دون عودتهم للتعليم نظرا لمؤهلاتهم فان القنوات مفتوحة امامهم للتعيين بالوظائف والاعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم ... وسنقوم مجددا بالتأكد على ديوان الخدمة المدنية والدوائر الاخرى للالتفات لقضيتهم.

المحكومون سياسيا:

لا يوجد في سجون الاردن حاليا من يطلق عليهم التقرير لقب «محكومون سياسيا» فهم ليسوا سجناء رأى الموجودون في السجون حاليا هم متركبو جرائم عادية ومسلحة بحيث لا

تطبق عليهم صفة المحكوم سياسيا.

ومع ذلك فان الحكومة تقوم بمراجعة دورية لقضايا هؤلاء، وقد تم الافراج عن عدد منهم كما ذكر التقرير، ويبقى المجال مفتوحا للزيد من الافراجات نتيجة هذه المراجعات الدورية.

اما بالنسبة لحادث تسمم عدد من السجناء والذي يؤسف له أشد الأسف، فقد اتخذت ادارة السجون اثر حدوثه الاحتياطات الوقائية الشديدة للحيلولة دون تكراره في المستقبل، كما أنها قامت في حينه بواجبها وبكفاءة تامة في اسعاف المصابين واتخاذهم

جوازات السفر:

ان موضوع جوازات السفر واصدارها وتجديدها تحكمه قوانين وانظمة محددة ... والقاعدة العامة هي ان يستخدم المواطن الاردني حقه الدستوري في الحصول على جواز سفر وفي تجديده وتظهيره وفي الاحتفاظ به. ومن العودة به الى بلده كما يشاء ...

غير ان هناك بعض الظروف التي تم فيها منع جوازات سفر مؤقتة لغير الاردنيين وهذه الجوازات لا تحكمها القواعد نفسها التي تحكم جوازات سفر الاردنيين الدائمة ... غير ان الحكومة تستمر في مراعاة شؤون حملة الجوازات المؤقتة بصورة توفّر عنهم العناء وتساعدهم على حرية التنقل والسفر.

اما بالنسبة للمواطنين الذين يعودون الى ارض الوطن وهم يحملون جوازات سفر منتهية مئة مئة طويلة او كانوا قد حصلوا على جوازات

سفر لدول اخرى فينبغي على الجهة الحكومية المختصة أن تحقق في احوالهم وأن تعالج كل حالة من حالاتهم في حدود القانون وبصورة عادلة.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

واخيرا وليس اخرا، يورد تقرير اللجنة النص الدستوري الذي يقضي بأن الاردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين ... وأشار التقرير الى ان هناك اعتداء مزمن على هذه القاعدة الدستورية وخرقا لها في العديد من المجالات.

وقد أوردت اللجنة بعض الأمثلة على تلك المجالات التي جاءت بشكل تميمات دون ذكر لوقائع.

ولكن، ورغم ذلك، فان الحكومة تود ان تؤكد حرصها التام على تحقيق العدالة بين كافة المواطنين، ولا ترضى مطلقا بأي غبن أو حيف يصيب احدا ... وقد كفل الدستور للمواطن الوصول الى حقه عن طريق الادارة وذلك كما نصت المادة (١٧) من الدستور والتي تقرر بأن للاردنيين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من امور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون ... فالباب مفتوح امام كل مواطن لمخاطبة اي عضو من اعضاء الحكومة أو الموظفين، واذا لم يوفق المواطن في الحصول على مطلبه من الادارة، وكان اعتقاده بأن مطلبه عادل، فقد كفل الدستور له حق المقاضاة.

هكذا من الأصل

وأنا من ناحيتي، وبالنيابة عن جميع أعضاء الحكومة، على استعداد تام للنظر بكل حرص وجدية ومسؤولية بكل ما يردي من شكاوي وملاحظات والسعي لحلها بمؤسسية قانونية، ورجائي الوحيد بأن تكون هذه الشكاوي أو الملاحظات دقيقة وموثقة لكي اتتمكن من التصدي لحلها مع أجهزة الدولة بأسرع وقت ممكن.

ومن هذا المطلق فانا سوف نولي كل عناية واهتمام لكل ما يصدر عن لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين، مذكرا بالمبدأ الدستوري الذي كفل استقلال السلطات الثلاث... فالحكومة، كسلطة تنفيذية، ملزمة بتطبيق القانون... وقد كان بودي أن تشير اللجنة الى القانون الذي على الحكومة مراعاته وتطبيقه أثناء ذكر الحالات المحددة التي اوردها اللجنة دون أن تلجأ الى تكرار لفظة «الزام الحكومة» المطلق... فالتقنوات التي تحدد الصلة بين المجلس الكريم والحكومة واضحة ويحددها الدستور وعلينا جميعا التمسك بها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة رئيس الوزراء، الأستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: معالي الرئيس لقد سمعنا في صبيحة هذا اليوم من مقرر اللجنة ما كتب من قبل اللجنة وطلب الزملاء ان يسمعو من الحكومة عن بيانها حول ما كتب من لجنة الحريات العامة وبالتأكيد قبل ايام اطلع جميع الزملاء ما كتب من تقرير عن منظمة العفو الدولية ومنظمة العفو العربية وكيف اظهرت

هذه المنظمات المحايدة الوجه المشرق للأردن بأنه واحدة للديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة وكيف اظهرت بعد الصور الفاشقة الى ما حولنا من الاقطار، فاقترحي المحدد ان يتكرم الزملاء بالموافقة على ان تقوم لجنة الحريات العامة بتقريرها باجتماع مع الحكومة وتتفق معها ضمن فترة زمنية على جميع النقاط التي وردت في تقرير هذه اللجنة ومن ثم يعلم مجلس النواب بعد فترة زمنية معينة حسب القوانين والأنظمة واحكام الدستور يتفق عليها بين هذه اللجنة التي جميعنا نقدر هذه الجهود المبذولة من قبلها وبالتأكيد بعد سماعنا لبيان سيادة الرئيس بأن الحكومة منفتحة مع المجلس الكريم وبالتأكيد هذا الذي يثبت دوماً التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية واطالب زملائي النواب الموافقة على اقتراحي وشكراً معالي الرئيس.

اصوات : نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ المقرر.

السيد سليم الزعبي مقرر لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين: اسمحوا لي في البداية ان اشكر سيادة الرئيس على ان اعلن انه والحكومة الكريمة سيتعاملون مع هذا التقرير بمتنهي الجدية واسمحوا لي ايضاً ان اقول ان تلاوة هذا التقرير وتلاوة اخطائنا جميعاً في تطبيق الديمقراطية هو شيء من الديمقراطية بل هو الحرية في عيناها نعم نحن الغنيا مجلساً وحكومة قانون الدفاع والغنيا الأحكام العرفية ونقول ان الاردن حقيقة واحدة ونموذج للديمقراطية في

ذلك، الحقيقة شكراً لسيادة الرئيس بأنه اولى قضية تعيين حملة شهادة التوجيهي عناية في رده على لجنة الحريات وحقوق المواطنين حقيقي الحكومات السابقة لم تبت في هذه القضية تأمل ان يفتح الباب امام هؤلاء العدد من المواطنين ليأخذوا دورهم فعلاً في التعيينات كمفصولين سياسياً. وهذا حقيقة اللجنة وان اشكر سيادة الرئيس على هذا التوجه فيما يتعلق بالذين فصلوا لأسباب سياسية من حملة التوجيهي فيما دون الحقيقة في نقطة جوهرية في بعض الاخوان كانوا في القوات المسلحة وفصلوا من القوات المسلحة يعني اذا لم نرغب باعادتهم للقوات المسلحة فليعادوا الى الاجهزة المدنية الى الحكومة الى وزارات الحكومة وحقيقة في عدد لا بأس به من المواطنين الذين فصلوا من القوات المسلحة فليكن عودتهم الى حقيقة الوزارات الحكومية المختلفة لا للقوات المسلحة، حقيقة قضية الاردني الذي يوجد خارج البلاد وهو يتمتع بالجنسية الاردنية حقيقي كثير في عندنا ايضاً شكاوي كثيرة منها هذا النوع من الشكاوي تتعلق بقضية ان هنالك اردنيين موجودين يريدون العودة الى الوطن اذا كان احدهم قد ارتكب جريمة في حق الوطن فليعاد ويحاكم حقيقة الأصل انه لا يجوز ابعاد الاردنيين اذا واحد معه جنسية اردنية ولنفرض انه ارتكب جريمة معينة ليعاد ويحاكم على جرمته اذا كان في جريمة حقيقة هذا ما اردت ان اقله وحقيقة نحن كما قلنا في مقدمة كلامنا نريد حقيقة ان نثبت دائماً ان هذا الوطن سيكون بأذن الله نموذجاً وواحة للديمقراطية في المنطقة العربية وشكراً سيلدي الرئيس.

المنطقة العربية كلها وقلنا هذا الكلام صبيحة هذا اليوم لكن هذا لا يمنعنا جميعاً نواب وحكومة من ان نعترف في بعض المخالفات ان وجدت لذلك المخالفات التي وردت للجنة الحريات العامة هي مخالفات جاءت بشكاوي من مواطنين بعينهم مواطن منع من العمل، مواطن حجز جواز سفره هي شكاوي موجودة وفي الحقيقة قائمة في الاساء وهذا يحدث ايضاً في الدول التي سبقتنا في الديمقراطية، انا حقيقة اريد ان اقول ان هنالك مخالفات اللجنة لم تضع تعميمات لكن كل مخالفة اوردها في هذا التقرير عليها ادلة وعليها ايضاً ما يثبت ان صحت طبعاً هي شكاوي وردت الى هذه اللجنة تدارستها اللجنة ويعتبرها بالتقرير وقدمتها الى الحكومة والحقيقة انا اود ان اؤكد ايضاً اننا لا نعمل كفريقين نريد اذا وجد ابي خلل في قضية الحريات ان نعالج هذا الخطأ بخطى قوية وثابتة سيلدي الرئيس، حقيقة فيما يتعلق بالاعتقالات نحن قلنا في التقرير الاعتقالات غير المبررة بمعنى نقول انه اذا والله في اعتقالات للقيام بفتنة واعتقالات لناس في اسلحة... الخ لا الحقيقة لا نحمل من يحاول ان يقيم نوع من الفتنة في هذا البلد نتكلم عن الاعتقالات غير المبررة وهكذا وردت العبارة في التقرير، عندما تحدثنا عن المخابرات سيادة الرئيس أريد اللجنة في ما ذهبت اليه فيما يتعلق في بعض نحن قلنا بعض المؤسسات زي الملكية الاردنية، زي مصفاة البترول، زي وزارة الخارجية فهذا الحكمي حقيقة ذكرته اللجنة لكن ايضاً المخابرات لا تزال تتدخل في قضية النوادي والجمعيات وفي ايضاً بعض الشركات وفي عندنا حقيقة ما يؤكد

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس: شكراً، نعم هناك اقتراح وثني عليه الاستاذ الزين اقترح اقتراح وثني عليه، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولاً: اثني على اقتراح معالي الاخ ابو جمال فهو اقتراح بناء يجمع الحكومة برئيس المجلس باللجنة وتبحث الأمور التي في التقرير بتمتتهى الجدية والهدوء.

ثانياً: اسمحوالي ان اشكر سيادة الرئيس على هذا الهدوء والاتزان في عرض المشكلة والخروج عن قصة ان المسؤول هو عنتر بن شداد المسؤول حكيم في طرح هذه القضية بهذا الهدوء سمعنا بأنه جهاز هو وحكومته الى الاستماع الى كل قضية تعرض عليه من القضايا ما سوف يتخذ فيه قراراً حاسماً من القضايا يسدد ويقارب وواجب اللجنة ان تطالب بما تطالب والحكومة ان تصغي بما تصغي اليه، لذلك اثني مرة اخرى على اقتراح اخي جمال واشكر سيادة الرئيس على هذا الموقف الذي اشعرنا ونقلنا نقلة فعلية بعد ان دخلنا في ميدان الديمقراطية الى روح الحوار البناء الهادئ الذي لم يتكلم سيادته من منطلق قوة حكومة او قوة دولة وانما عجة شعب وقوة امة متماسكة لأننا اصبحنا نمثل بقعة واحدة للديمقراطية نرجو ان تزداد اتزاناً وهدوءاً وعطاءً بأذن الله، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد ابراهيم خريسات رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة في بداية كلامي اشكر سيادة الرئيس على هذا البيان التوضيحي الذي تقدمت به الحكومة لبيان كثير من الأمور التي نحن جميعاً بحاجة الى الاطلاع عليها كما ان المواطنين اصحاب الحاجات واصحاب الشكاوى والذين تعرضوا الى بعض المخالفات التي ذكرها تقرير اللجنة هم بحاجة الى سماع الرد عليها وسماع الاجابة واجب بأن كل ما ورد في تقرير اللجنة انما هو بناء على ما ورد اليها من شكاوى ومخالفات سواء مباشرة من بعض المواطنين الذين تعرضوا لمثل هذه المخالفات او من بعض النواب التي وصلت اليهم هذه الشكاوى وما لدينا من اوراق ووثائق موجودة سنظم الحكومة عليها وبالتفصيل، ثم اني احب ان اذكر ايضاً ان هذا التقرير حقيقة ليس هو التقرير الأول ولكن هناك تقرير سابق سبق ان قدم لرئاسة المجلس وكنا نأمل ان يطرح ويناقش ولكن استعيض عنه بمذكرة قدمت الى الحكومة وضم اللجنة ولرئيس الحكومة لقاء لكم فيه بحث كثير من هذه المخالفات وهذه المشاكل التي ذكرها التقرير ايضاً ولكن في حقيقة الأمر ان الاجراءات التي كنا نأمل ان تتم ليكون التجاوب كاملاً مع متطلبات اللجنة لم تتوصل فيها الى نتيجة بحيث تغني عن كتابة هذا التقرير وطرحه ومناقشته في هذا المجلس ولقد تقدمنا بمذكرة تلو الاخرى وباسم رئيس لجنة الحريات تقدمت اقول عشرات المذكرات وعن طريق رئاسة المجلس وفي بعض القضايا قدمت لرئاسة المجلس

وحولت الى لجنة الحريات لبحثها وتقديم تقارير فيها او مذكرات فيها ولكن للأسف اقول ان الطريق لم توصلنا الى الحصول على اجابة ان هذا الملف فيه عشرات المذكرات واقول انه لم يصلني جواب على جميعها الا هذه الورقة على مذكرة واحدة منها فلو انه وصلنا اجوبة على المذكرات التي تقدمنا بها لتمكن من اجابة صاحب القضية او صاحب المشكلة فنقول له مشكلتك حلت بالطريقة الفلانية او انها لم تحل وفي من العقبات ما هو كذا وكذا نستطيع ان نجيب المواطن على تساؤلاته او على ما تعرض له او على شكاواه فلو انه وردنا اجوبة على كل ما قدمنا لاستغنيا واكتفينا لأن المواطن بحاجة الى ان يسمع جواب على ما تقدم به من شكوى وللأسف نحن كلكم لم يصلنا شيء والمواطن بالتالي لم يصله شيء نحن نريد هذا نريد ان نلتقي مع الحكومة ونريد ان نسمع منها ونريد ان يكون لدينا اجابات كافية وشافية للمواطن صاحب المشكلة وصاحب القضية ولذلك نحن حقيقة في عندنا كثير من الأمور التي بحاجة الى اجوبة فاذا كانت بهذا الاسلوب الذي اقترح اللقاء لقاء اللجنة مع الحكومة لبحث هذه القضايا ولا اريد حقيقة ان تكون قضايا فردية نحن نريد ان نحل المشاكل بطريقة مؤسسية بأن تكون هناك جهة مخولة لان نتابع ولأن محل المشكلة لا ان يكون بطريق فردي نصل معه الى طريق مسدود ولا محل المشاكل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً

معالي الرئيس، من وجهة نظري ان تقرير لجنة الحريات العامة تقرير عام وليس دقيق وكان الاصل ان يتضمن هذا التقرير نماذج واسماء لكل النقاط التي وردت في هذا التقرير فمثلاً عندما تقدم شكاوى بخصوص الاعتقالات في رأي ان الاسماء اسماء المعتقلين يجب ان يوردوا في هذا التقرير ومن هنا نحن نندرك ان في معتقلين واسمائهم فلان وفلان وفلان ونطالب الحكومة في هذه الحالة بأن تعطينا جواب حقيقي على كل حالة، لماذا هذا الشخص معتقل؟ ولماذا هذا قيد التحقيق؟ حتى نقرر نؤخذ موقف واضح ان اعتقال الحكومة لهذا الشخص صحيح وفي محله او انه جاء ظلم ودون مسوغ قانوني هذه نقطة، النقطة الثانية بجواب الحكومة ايضاً ارى انتهاك لحقوق المواطنين عندما يتم التمييز بين مواطنين وآخر في بعض المؤسسات انا افهم ان هناك اشخاص من الصعب قبولهم في بعض المؤسسات الحساسة ولكن مجموع المؤسسات والدوائر والوزارات التي سمعتها هذه مأساة اذا اردنا ان نكيل بمكيالين انا مواطن ما هو المعيار لأن اعمل بالملكية او في الخارجية او في مصفاة البترول هذه حالة لا بد من تضييقها اما يمتنع عليه لأن يكون سياسي او لأن يكون حزبي قبل ١٩٨٩، ونحن وفي معظمنا قبل ١٩٨٩، كنا نعمل ضد النظام الاردني ليس الحكومي ضد النظام ولكن بعد الـ ١٩٨٩، نحن جميعاً معاً لبناء الاردن الجديد رأس النظام والحكومة والنواب والاعيان والمعارضة. ومعارضتنا هي معارضة ايجابية من موقع بناء الاردن وليست معارضة تستهدف رأس النظام او النظام بطبيعته علينا ان نكون

هكذا من الأصيل

صادقين مع انفسنا اني بطلعله يشتغل بالخارجية بطلعله يشتغل في الملكية اما ان تكون مخترة لفقة من الناس فانا بقول ان هذا الكلام فيه خرق لحقوق المواطنين ولماذا لا يعمل اني بالخارجية؟ من خلال اطلاعي على كافة الاسماء التي تم توظيفها في بعض المؤسسات ارى انها عملية متوارثة كثير من مواطنين لو رأسه يضرب في السماء ما بقدر يشتغل في بعض المؤسسات واذا تعطوني الفرصة انا بجيب الاسماء، نقطة ثالثة بتتعلق بالمفصولين اتكلم هذا وقد كنت وزير جمعية الاخ ابو نشأت اكثر من (٥٠٠) حالة من المفصولين السياسيين كانت اسمائهم عند المستشارين في رئاسة الوزراء ترك الأمر لوجود شواغر ومن يقرر الشواغر ديوان الخدمة المدنية بعض الاشخاص بدأت معه لما كنت وزير قبل سنة ونصف وما زال يرابعني في المكتب ورئيس ديوان الخدمة يرفض تشغيله، مع العلم ان معالي وزير الصناعة والتجارة موافق على قبوله وقال ان له شاغر ولكن رئيس ديوان الخدمة المدنية لم يوافق، اذا هل نترك مصير المفصولين سياسياً لمشيئة زيد او عمر؟ هذا كلام لا يجوز عندما تتخذ الحكومة قرار بالعودة فالأصل ان يعود كل مفصول الى دائرته اما نقول ما في شاغر يشتغل هذا المفصول يرجع لوظيفته ويرتب له حقوق الموازنة ما يتعلق بحقوقهم المكتسبة ايضاً هذه مسألة قانونية ومسألة انسانية كيف نرجع مهندس سنة ١٩٨٢، كانت درجته رابعة نعيد توظيفه الآن يرجع درجة سابعة زملاءه اصبحوا درجة ثانية في الدولة نرجعه سابعة وسادسة هذا كلام مش صحيح هم لم يفصلوا لانهم سرقوا البلد ولم يفصلوا لانهم ارتكبوا جريمة اخلاقية هم

فصلوا فقط لانهم عبروا عن رأي سياسي وموقف سياسي كان مرفوض عليهم التعبير في ذلك الوقت لكن مسموح لهم الآن، اذا الأصل ان يعودوا الى وظيفتهم اللي فصلوا منها مع الأخذ بالاعتبار كافة حقوقهم المكتسبة اللي كانت لهم عندما فصلوا. حق العودة لكل مواطن اردني انا اقول انا راجعت الكثير من المسؤولين بخصوص اعادة بعض اخوان الاردنيين من سوريا والعراق وليبيا ومصر ورحت أترجي اتوسطت في ماء وجهي ان عاودوا فلان واذا اجهزة الأمن بدوا تحقق معاه يدخل البلد كمواطن أولاً لا يمتنع عليه العودة الى بلده، ثانياً اجهزة الأمن المعنية انا بسلمه الشخص بسلمهم الشخص ويحققوا معه ويعدموه اذا كان ارتكب جريمة تمس أمن البلد في الماضي حقيقة وجهة نظري كخلاصة ان تقرير اللجنة كان غامض تعرض لمعومات اجيب مثال على ذلك في التوصية الخاصة بموضوع الاعتقالات تقول التوصية وتوصي اللجنة المجلس الكريم باتخاذ قرار بالزام الحكومة بالافراج عن الموقوفين ظلياً وبدون وجه حق ووقف جميع المخالفات الى اخر الفقرة، فهل الحكومة لديها محكومين في السجن؟ هذه مسألة انا بلدي اعرفها استاذ سليم مقرر اللجنة وانا ناقشته ايضاً قلت انا اعطيتي اسماء مشان الحكومة سجننا فلان لانه ارتكب الجريمة الفلانية اما اذا ما ارتكب جريمة الفلانية فهو بالسجن ظلياً ومن هنا نحنا نقف مع التوصية ونقول يا حكومة افرجوا عن هذا المظلوم، اذا هذا التقرير كان ضبابياً لانه لم يتضمن اسماء على وجه الدقة، ثم اذا كان في اسم او اسمين او عشرة او ثلاثة لا يجوز ان نطلق حالات فردية على تصرف عام

السيد المقرر: شكراً سيدي الرئيس، حقيقي انا يسمح لي زميلي واخي الاستاذ محمد ان يقول بأن التقرير فيه نوع من الضبابية الحقيقة نفس الاستاذ محمد أيدنا في قضية ان هو نفسه استغرب ان اذن المخابرات مشروطة بالتعيين في دوائر معينة وهذا ما قلناه حتى نحن قلنا اقل مما قالت الحكومة الموقرة في هذه النقطة، حقيقة الجمعيات والنوادي الاسماء حقيقة لا تذكر في تقرير الاسماء هي اذا صار نقاش نقدم اسماء ولا نلعي ان كل ما قدم لنا حقيقة للأمانة يعني حتى وهذه محاكمة عقلية لنا جميعاً احنا قدم لنا شكاوى مثلاً المعتقلين هي عندي قائمة خميس محمد العسود، عبدالناصر حسن مودي، نوفل البدوي، موسى حسين ... الخ في عندي اسماء معينة اكثر من ذلك قدم كتب كما ذكر سعادة رئيس اللجنة الى الحكومة الموقرة بهذا الخصوص حقيقة ما في اي ضبابية في هذا التقرير

للحكومة علينا ان نراعي مبدأ الانصاف نحن نعيش الديمقراطية ونعيش مبدأ احترام الحريات العامة ومبدأ احترام حقوق الانسان ونأمل بفصل السلطات وكل سلطة تمارس حقها في حدود القانون ولكن نقول سلطة على اخرى مرفوض ولهذا حتى نصل لحقائق ثابتة نقف معها كاعضاء مجلس ولنا اعضاء في لجنة الحريات العامة اري ان تقدم الاسماء وان نجيب الحكومة على الاسماء والا بامكان لجنة الحريات ابتداءً نجتمع مع سيادة الرئيس والحكومة ويناقشوا هذه المسألة في غنى عن مثل هذا الاجتماع وشكراً. معالي رئيس المجلس: شكراً. الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: شكراً سيدي الرئيس، حقيقي انا يسمح لي زميلي واخي الاستاذ محمد ان يقول بأن التقرير فيه نوع من الضبابية الحقيقة نفس الاستاذ محمد أيدنا في قضية ان هو نفسه استغرب ان اذن المخابرات مشروطة بالتعيين في دوائر معينة وهذا ما قلناه حتى نحن قلنا اقل مما قالت الحكومة الموقرة في هذه النقطة، حقيقة الجمعيات والنوادي الاسماء حقيقة لا تذكر في تقرير الاسماء هي اذا صار نقاش نقدم اسماء ولا نلعي ان كل ما قدم لنا حقيقة للأمانة يعني حتى وهذه محاكمة عقلية لنا جميعاً احنا قدم لنا شكاوى مثلاً المعتقلين هي عندي قائمة خميس محمد العسود، عبدالناصر حسن مودي، نوفل البدوي، موسى حسين ... الخ في عندي اسماء معينة اكثر من ذلك قدم كتب كما ذكر سعادة رئيس اللجنة الى الحكومة الموقرة بهذا الخصوص حقيقة ما في اي ضبابية في هذا التقرير

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، حقيقة ما تفضل به سماحة الاستاذ هو الواقع يتحدث رئيس اللجنة ومن حقه والمقرر ومن حقه وتحدث اثنان بعد ذلك فيصبح الآن هو الاقتراح

هو تقرير الحقيقة بحث المخالفات ونعم لم نذكر الايجابيات، الايجابيات ذكرناها عندما تحدثنا عن قانون الدفاع ذكرناها عندما تحدثنا عن الغاء الاحكام العرفية نحن نتكلم كلجنة حريات وواجبنا ان نتابع ما يشتكي او شكاوى المواطنين حول قضية الحريات وعدم المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، لذلك حقيقي التقرير ليس فيه ضبابية لو اخذنا البند الثاني انت استاذ محمد ايدتنا فيه موضوع المفصولين السياسيين ايضاً ايدتنا فيه ما في أي ضبابية، موضوع منع الاردنيين والعودة ايضاً تؤيد هذا الكلام فالتقرير ليس فيه كما تقول ضبابية اما الشق الثاني من كلامك فيما يتعلق بالمساواة بين المواطنين في الوزارات والدوائر التي يعني يشترط فيها اذن المخابرات فنحن نتفق معك في ذلك وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ عبدالباقى نقطة نظام.

السيد عبدالباقى جو: معالي الرئيس تقدم معالي الزميل ابو جمال باقتراح وايده عدد من الاخوة النواب وتكلم معالي الاستاذ ابو جهاد وهذا الاقتراح يتضمن عدم فتح باب المناقشة والتصويت على هذا الاقتراح لذا ارجو عدم فتح باب المناقشة بين المقرر وبين بعض الاخوة الزملاء والتصويت على الاقتراح المقدم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، حقيقة ما تفضل به سماحة الاستاذ هو الواقع يتحدث رئيس اللجنة ومن حقه والمقرر ومن حقه وتحدث اثنان بعد ذلك فيصبح الآن هو الاقتراح

هكذا من الأصل